وثائق الحرم القدسي الشريف مصدر لدراسة بعض جوانب التاريخ الاجتماعي للقدس في العهدين الأيوبي والمملوكي

د - علي السيد علي محمود *

ملخص البحث :

مكانة المرأة وتمتعها بحقوقها الدينية والمدنية . الخلافات الزوجية وكيفية معالجتها. نفقة المرأة كحاضنة أو مرضعة . ألقاب النساء . ملابسهن وزينتهن. دور المرأة في الإنتاج وتصريفه، بعض الحرف النسائية . ولع أهل القدس باقتناء الجواري وأثرهن في الحياة الاجتماعية . عقود الزواج وما كان يسجل بها من مؤخر الصداق، وحالات الزواج، والطلاق السابقة وحتى اللاحقة . بعض عادات السكان والأثاث المنزلي . القدس لم تعرف التعصب في تاريخها الإسلامي، خضوع أهل القدس بجميع طوائفهم الدينية لديوان المواريث الحشرية، استعانة أهل الذمة بعلماء المسلمين لحل مشكلانهم. التكافل الاجتماعي، ودور الأوقاف في الرعاية الاجتماعية . معالجة كثير من الأمراض المنتشرة . أصول سكان القدس في ذلك العصر .

*

- أستاذ تاريخ العصور الوسطى - كلية التربية بجامعة القاهرة فرع الفيوم .

مقدمة :

إن الأمم المتقدمة هي أكثر الأمم محافظة على آثارها ؛ لأن آثار أي أمة هي جزء أصيل من تراثها العام ينقله الخلف عن السلف ، وتتوارثه الأجيال المتعاقبة ، شاهداً على ما حققته الأمة في ماضيها ، وعبرة يستمد منها الباحثون عناصر الحياة والأصالة والنماء ؛ كما أن الاطلاع على الوثائق يضيف إضافات متميزة للمهتمين بالتاريخ الاجتماعي بوجه خاص ، مختلف فروع المعرفة التاريخية بوجه عام ؛ خصوصاً إذا كانت هذه الوثائق - وكما هو الحال في وثائق الحرم القدسي الشريف - تتصل اتصالاً مباشراً بحياة السوقة من الناس ، ونمط معيشتهم .

أما عن هذه المجموعة من الوثائق فإنه يرجع الفضل في الكشف عنها إلى نائبة مدير المتحف الإسلامي الكائن في الجهة الجنوبية الغربية من ساحة الحرم القدسي الشريف الأستاذة أمل أبو الحاج ، عندما نجحت في فتح أحد أدراج إحدى الخزائن لتجد فيه أكثر من ٣٥٤ ورقة محشورة بداخله في التاسع عشر من أغسطس ١٩٧٤م ، وبعد سنتين أي في عام ١٩٧٦م فتحت درجاً آخر ليصل عدد الأوراق إلى ٨٨٣ ورقة مدون عليها ما بين ١٣٠٠ و ١٥٠٠وثيقة، تم تصويرها على ميكروفيلم بوساطة معهد ماكجل بكندا . هذه الوثائق تغطي فترة زمنية تمتد إلى ٢٥٠ سنة من سنة ٦٠٤هـ / ١٢٠٤م وهو تاريخ أقدمها إلى سنة ٨٦٦هـ / ١٤٦٧م وهو تاريخ أحدثها[١] .

---

(١) د . كامل جميل العسلي : وثائق مقدسية تاريخية ، المجلد الأول ، عمان ١٩٨٣م ؛ د . محمد عيسى صالحية : وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية ، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت ، الحولية السادسة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص٩ .

وغني عن البيان أن الأدب التاريخي المكتوب في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) عن القدس إنما يتركز في كتاب الأنس الجليل لمجير الدين الحنبلي ، وبعض كتب الفضائل التي لم تكن كتباً تاريخية بالدرجة الأولى وإنما هي كتب دينية . وما خلا ذلك لا نجد سوى مواد مأخوذة عن هذه الفترة من تاريخ القدس في كتب ابن فضل الله العمري ، وكتب المقريزي ، وابن تغري بردي وقليل من الكتب الأخرى، وبعض كتب التراجم[١].

وعلى هذا الأساس فإن مجموعة الوثائق هذه جاءت لتسد فراغاً ملموساً وحقيقياً في تاريخ القدس في العصر المملوكي ، وهي حقبة لم يرد لنا من وثائقها المقدسية إلا القليل ، فوثائق دير الفرنسيسكان تتصل بتاريخ علاقة الدولة بالمسيحيين اللاتين ، وهي وثائق محدودة الموضوعات وقليلة العدد ؛ لأن سجلات محكمة القدس الشرعية تبدأ سنة ٩٣٦هـ / ١٥٣٦م : أي بعد ثلاث عشرة سنة من قيام الدولة العثمانية ، وسبعين سنة من تاريخ آخر الوثائق المملوكية الموجودة في مجموعة الحرم القدسي ، وهي بهذا لا تصور لنا الحياة العامة في عصر المماليك ، وكذلك الحال بالنسبة للسجلات العثمانية الموجودة في إستانبول[٢] .. ومن هنا تتضح أهمية هذه المجموعة من الوثائق .

والباحث في هذه الوثائق يجد كنزاً من المعلومات لا تقدر بثمن ، فهي أول مجموعة من الوثائق تتعلق بشئون سكان المدينة المقدسة من مسلمين بوجه خاص ويهود ومسيحيين بوجه عام . وبها موضوعات متنوعة ، فهي تضم من المراسيم السلطانية ٨ مراسيم، ومراسيم لأمراء المماليك ١٠ مراسيم، وقصص

---

(١) كامل جميل العسلي : نفسه ، جـ١ ، ص٥١ .

(٢) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص٥١ .

«شكاوى» ٤٧ شكوى ، وقوائم تركات وحصر مخلفات مرضى في مرض الموت ٣٧٨ وثيقة ، وأوراق حسابات ١٢٤ وثيقة ، ومن الإقرارات والإشهادات ١٤٧ وثيقة ، وشهادات في المحاكم ١٥ وثيقة ، ومحاضر جلسات ، وعقود شراء وعقود إيجار ٤٩ وثيقة ، وعدة وثائق تتعلق بالأوقاف . ومن عقود الزواج ٩ عقود ، والوكالات ٤ وثائق ، ومن الوصايا ١٢ وثيقة ، ومن الفتاوى ٤ وثائق، و١٦ وثيقة متنوعة إضافة إلى ٢٧ وثيقة باللغة الفارسية لم تكتب في القدس وليس لها علاقة بها[١] .

وهي وثائق أصلية ، كثير منها مكتوب باللغة العربية الفصحى ، وبعضها كتب باللهجة العامية التي كانت دارجة في ذلك الوقت ؛ كما أنها مكتوبة على ورق مستطيل ذي شكل عادي أي ليست لفائف الورق الطويلة التي تمتد إلى عدة أمتار . فيها كثير من المعلومات الاقتصادية وقضايا الرهن والوكالات وأنواع المعاملات ، وعقود البيع والشراء والإيجارات ، وأثمان البضائع وأجور العمال ، وحركة التجارة ، والصناعات اليدوية ، وأسعار الأراضي والدور ، وأنواع الحرف والصادرات والواردات ، كما تعطينا معلومات عن مختلف المؤسسات الاقتصادية وعملها[٢] .

وإنها تمدنا بكثير من المعلومات عن شؤون الإدارة والحكم ، وأجهزة الحكم في القدس وطريقة عملها في المجالات المختلفة ، سواء كان فيما يتعلق بتعيين الموظفين ومرتباتهم ، أو الضرائب والرسوم . وقضايا الأمن العام وأملاك بيت المال ودواوين الدولة المختلفة ، زيادة على أن بها بعض الوثائق التي حسمت

---

(١) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص٤٥ - ٤٧ .

(٢) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص٤٨ .

إحدى القضايا المهمة ، ومتى تحولت القدس من مجرد ولاية تابعة لنيابة السلطنة في دمشق إلى نيابة مستقلة لها نائب تم توليته من قبل السلطان المملوكي في مصر ؛ كما أن بها معلومات عن إجراءات المحاكم واختصاصات القضاة وكيفية تطبيق الشريعة الإسلامية ، زيادة على أنها أثبتت بالدليل القاطع أن أبناء أهل الذمة من يهود ومسيحيين قد خضعوا لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالميراث بوجه خاص ، وفي الأمور التي تتعلق بالصالح العام لسكان المدينة المقدسة بوجه عام [١].

وفيها معلومات عن المؤسسات الثقافية من مساجد ومدارس وخوانق وزوايا ومكاتب ورباطات، وطريقة إدارتها، وتعيين العاملين عليها .. كما يمكن الوقوف منها على معلومات كثيرة عن العلماء، والتدريس، والثقافة السائدة في المجتمع، والكتب المتداولة، والمكتبات . وهناك بالطبع وثائق عديدة تعطينا معلومات عن طبوغرافية القدس وأحيائها وطرقها ودورها ، وحتى الوصفات الطبية والأمراض التي كانت منتشرة بكثرة كان لها مكان في الوثائق[٢].

وعلى صعيد المعلومات الاجتماعية ، فإن هناك العديد من الوثائق التي تلقى أضواءً جديدة تماماً على مكانة المرأة المقدسية ومدى تمتعها بحقوقها الدينية والمدنية لها ذمتها المالية الخاصة بها والمنفصلة عن أبيها أو زوجها تمام الانفصال ، والخلافات الزوجية وكيفية علاجها وفضها ، ونفقتها حاضنة أو مرضعة، وألقاب النساء ، وعمل المرأة ، وجعل المرأة وصية على أولادها القصر، وملابس النساء وأدوات زينتهن ، ومدى ولع أهل القدس بإقتناء العبيد

(١) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص٤٩ - ٥٠ .

(٢) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص٤٩ - ٥١ ، انظر مثلاً الوثيقة رقم ١٨٢ ، والوثيقة رقم ٣٥.

والجواري ، وأسماء هؤلاء الجواري وأصولهن وأسعارهن، ودورهن في الحياة الاجتماعية ، وعقود الزواج وما كان يسجل بها من مؤخر صداق وحالات الزواج والطلاق السابقة وحتى اللاحقة ، وكذلك أصول سكان القدس، في تلك الحقبة الزمنية، وبعض عادات سكان المدينة في بناء منازلهم ، ووصفها بعض دور القدس، والأثاث المنزلي، والتخطيط العمراني للمدينة وبعض معالمها الجغرافية، ومع وجود حارات أو أحياء للمسلمين أو لليهود أو للمسيحيين فإنها لم تكن قاصرة على سكناهم وحدهم فيها، ومشاركة الجميع في نواحي النشاط الاجتماعي في المدينة ؛ كما أن بها الكثير والكثير عن الرعاية الاجتماعية وموسساتها وما لعبته الأوقاف من دور مهم في أداء مهامها ، وهو ما سوف يتضح لنا من استعراضنا لبعض هذه الوثائق.

وينبغي الإشارة إلى أن العدد الإجمالي لهذه الوثائق مصور على "ميكروفيلم" توجد منه نسخة في المتحف الإسلامي في القدس ، ونسخة أخرى لدى مكتبة الجامعة الأردنية ، ونسخة ثالثة لدى معهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماكجل بكندا.

المرأة ومكانتها في المجتمع :

أما عن مكانة المرأة المقدسية فالمصادر التاريخية وكتب الرحالة الذين زاروا القدس في ذلك العصر ، بل وحتى المصادر الوثائقية كلها تشير إلى أن المرأة تمتعت بقسط كبير من التقدير والتكريم . وخير شاهد على ذلك تلك الألقاب التي أطلقها الناس على نسائهم وبناتهم مثل «الأصيلة» و«ست الخلق» و«ست الحكام» و«ست الناس» و«ست القضاة» و«ست الكل» و«ست الأهل» و«ست النظر» و«شمس الضحى» و«شمسية» و«علماء» و«تاج

النساء» و«عصمة الدين» و«الزهراء» و«اللطيفة» و«سعود» . وكذلك الكنى مثل «أم الحسن» و«أم الخيرات والبركات» و«أم كلثوم» وغيرها من الألقاب والكنى المقدسة لدى جميع أبناء الديانات السماوية الثلاث[1] .

ومن التقدير إذا خرجت إحدى النساء إلى الطريق وكان زوجها مقتدراً يحضر لها حماراً يقوده مكارى ويتبعها خادم. يضاف إلى هذا كثرة ما تطالعنا به المصادر التاريخية وكتب التراجم من أوصاف لبعض النساء لأن الواحدة منهن «كانت من النساء العفائف ، وذات معروف وصدقة وصلاح» أو أنها «كان دينة عفيفة بارة، كثيرة الأوقاف على الخير» أو أنها «كانت على كثير من الدماثة والاحتشام» أو أنها ذات «الستر الرفيع» أو «الحجاب المنيع»[2] .

وإذا ألقينا نظرة على ما جاء في بعض كتب الرحالة الذين زاروا القدس في ذلك العصر ، أمكننا أن نستشف بعض الجوانب المضيئة من مكانة المرأة .. فها هو أحد الرحالة يقول : إن الإجلال الواضح كان لكل النساء المسلمات أو المسيحيات أو اليهوديات ، فكن يتنقلن من مكان لآخر في كل أحياء القدس دون حارس ، ودون أن يتعرض لهن أحد بكلمة سوء ، سواء أكان كبيراً أم صغيراً . وإذا حدث والتقت واحدة منهن في الطريق رجلاً لا تعرفه فإنها تميل

---

(١) ابن شاهنشاه الأيوبي : مضمار الحقائق وسر الخلائق ، تحقيق د . حسن حبشي ، القاهرة ١٩٨٦م ، ص٢٢٧ ؛ علي السيد علي : الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص١٤٢ ؛ د. محمد عيسى صالحية : من وثائق الحرم القدسي الشريف ، ص١٠٤ ؛ د . محمد محمد أمين : وثائق من عصر سلاطين المماليك بدون تاريخ طبع ، ص٣٥٦ ، انظر الوثيقة رقم ٥٠٣ والمؤرخة في رابع من ذي القعدة سنة ٧٤٥- ، في محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص١٠٥ ، والوثيقة رقم ٨٣٣ بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ٧٤٧هـ ، في كامل العسلي : نفسه ، جـ١ ، ص٢٣٥ .

(٢) د . عبدالمنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٧م ، جـ ٢ ، ص٥٦ - ٥٧ .

عنه ببصرها ؛ كما أنها عادة ما تسير وهي تضع على وجهها الخمار بحيث لا يمكن التعرف عليها ، وغالباً ما تسير محتشمة ، ولم تحاول إبراز مفاتنها وجمالها لكيلا تلفت الأنظار إليها[١] . وانظر معي إلى قول رحالة آخر عاش فترة كبيرة في بيت المقدس وهو الأب "سوريانو" حين يقول: يجب أن تعلم أن المرأة هنا تلقى كثيراً من التقدير والإكرام من قبل الرجل ، وأن على الرجل أن يقدم لها كثيراً من الأموال نظير تكاليف الحياة ؛ لأن المرأة كانت هي ربة الأسرة التي تتولى توجيه الأموال لشراء ما يلزم منزلها وأولادها وزوجها . ثم نراه يقول : "وكذلك كان على الرجل أن يمنحها الكثير من النقود سنوياً لشراء ما يلزمها من ملابس وأحذية وكذلك الحال عندما تلد طفلاً جديداً"[٢] .

أما الرحالة فيلكس فابري الذي زار القدس مرتين سنة ١٤٨٠م وسنة ١٤٨٣م ، وفي زيارته الثانية أمضى فترة طويلة هناك ، نراه يقول : "إنهن من حيث زينتهن وملابسهن واتخاذهن الحجاب ، وشكلهن الخارجي كن وقورات ولا يمكن مقارنتهن بنساء الغرب الأوربي يومئذ ، ما جعلهن يحظين بمكانة لائقة في المجتمع "[٣] .

ويؤكد الرحالة كازولا أيضاً ذلك الاحتشام وأن المرأة المقدسية لم تحاول إبراز جمالها ومفاتنها كيلا تلفت الأنظار إليها بقوله : "وفي بيت المقدس لم

(١) The Travels of Ludovico Di Varthema in Egypt, Syria, Arabia Desrt and Arabia Felix, London, 1863, pp. 13 - 14 .

(٢) Treatis on the Holy Land, Trans . from the Italian by. Fr. Theophilus Bellorini, Jerusalem 1948, p,205.

(٣) Prescott : Once to Sinai, The Further Pilgrimage of Frair Felix Fabri, London , 1957, p. 155.

أستطع أن أرى امرأة جميلة لأنهن يمشين ووجوهن مغطاة بحجاب سميك ، ويرتدين فوق رؤوسهن شيئاً يشبة الصندوق ، يقصد بذلك القبعة التي كن يقمن بصنعها يدوياً لتغطي الرأس ، ويتدلى منها عصابتان من القماش الأبيض الطويل اللتان تتدليان لأسفل ، علماً بأن المرأة المقدسية لم تهمل العناية بنفسها وجسدها نظراً لما عرف في ذلك العصر من أنواع الزينة المختلفة، من طلاء الأظافر ، والوشم الذي اعتادت كثير من النساء أن يزين به أجزاء مختلفة من أجسامهن ، وهذه الظاهرة واضحة بصفة خاصة لدى المرأة المسيحية، التي كانت تخرج إلى الكنيسة في أبهى زينتها ، ولعل هذا ما دفع كثيراً من رجال الدين المسيحيين إلى محاربة ذلك عن طريق عقد المجامع الدينية لإثارة هذه المشكلة[1] .

وتشير الوثائق إلى الحرص الشديد من الرجال عندما يشعرون بمرض قد يخشى منه الموت على أن يتركوا لنسائهم وبناتهم وأمهاتهم وأخواتهم ما يضمنون لهن به حياة كريمة ، خصوصاً إذا كان الزوج لم ينجب من زوجته، أو يكون بلا وريث من الأبناء وإذا لم تستغرق الورثة الإرث كله ، فإن بيت المال والمتمثل في ديوان المواريث الحشرية فإنه سيحصل على نصيب أكبر من التركة، فكان الرجل منهم إما أن يعمل حصراً بموجوداته قبل الوفاة على يد أحد قضاة الشرع والشهود ، ويثبت أن تركته مدينة لزوجته وأن لها في ذمته مبلغ كذا

(١) Newett : Casola's Pilgrims to Jerusalem In the year 1494, Manchester 1907, pp. 257 - 259.

د . علي السيد علي : القدس في العصر المملوكي ، القاهرة ١٩٨٦م ، ص٢٧٣ ؛ لحد صعب : مختصر تاريخ طائفة الروم ، بيروت ١٩١٤ ، ص٢٠٣ .

كمؤخر صداق ، أو أن يقوم ببيع كل ممتلكاته لها أو وقفها عليها ، أو على أخته أو أمه أو ابنته أو جاريته ، ولم يكن هذا التصرف قاصراً على المسلمين وحدهم ، بل شاركهم فيه أبناء أهل الذمة من مسيحيين ويهود في ذلك العصر. ففي الوثيقة رقم ٢٢٠ المؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٤٥هـ ، أقر الزوج أن كل ما ذكره في الوثيقة من قماش وأثاث ونحاس وبسط وفرش ملك لزوجته ؛ كما أقر أن لزوجته في ذمته صداقها وقدره مائتا درهم . وبذا فإنه حرم ابن أخيه من الإرث ؛ لأنه تم تقدير هذه التركة بمبلغ مائة وستين درهماً، وبهذا تكون التركة كلها مدينة لزوجته[١] .

ونفس الشيئ نراه في الوثيقة رقم ٢٠٥ والمؤرخة بتاريخ العشر الأوسط من جمادى الآخرة سنة ٧٨١هـ ، فقد جاء فيها أن مؤخر صداق زوجة الشخص المذكور «من الدراهم الفضة معاملة يومئذ ثلثماية درهم وستين درهماً نصفها ماية درهم وثمانون درهماً وذلك صداق الزوجة ديناً على موسى المذكور» وتم بيع تركته بمبلغ ٢٦٢ درهم ، فإذا حسبنا تكاليف تكفينه ودفنه تكون التركة مدينة بمبلغ كبير للزوجة[٢] .

ومن الأضواء الجديدة التي تلقيها الوثائق ما يفيد أنه كان للمرأة المقدسية ذمتها المالية المنفصلة تماماً عن ذمة أبيها أو زوجها، لا شأن للزوج أو لغيره بمالها، بل تتصرف فيه كالرجل تماماً، فتبيع وتشتري وتهب وتوصي، وتتبرع وترهن ، وتؤجر وتستأجر، إلى غير ذلك من التصرفات، وليس لأحد أن يمنعها

(١) محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص١٠٢ .

(٢) كامل جميل العسلي : نفسه ، جـ ٢ ، ص١١٣ .

من ذلك . فالوثيقة رقم ٣٨٢ المؤرخة في ١٧ رجب سنة ٧٤٠هـ تذكر أن إحدى النساء تدعى الحاجة الجليلة شيرين بنت عبدالله زوج برهان الدين الناصري قارئ الحديث الشريف قد اشترت بمالها لنفسها دون غيرها من الحاجة المصونة بيرم بنت عبدالله زوج الصدر الأجل زين الدين خضر الجارية التكرورية الجنس بثمن مبلغه من الدراهم الفضة معاملة الشام المحروس أربعمائة درهم وثمانون درهماً نصفها "مايتا" درهم وأربعون درهماً[١] .

وأثبتت الوثائق أيضاً أنه كان لها وحدها حق التصرف في أموالها ، إلا أن توكل وكيلاً عنها ، وأنها متى وكلت عنها فإنها تستطيع إلغاء هذه الوكالة إذا رأت في ذلك ما يتعارض مع مصالحها . فالوثيقة رقم ٧١٠ المؤرخة في ٦ رمضان سنة ٧٩٥هـ تذكر أن المرأة الكامل فاطمة بنت الشيخ الصالح برهان الدين إبراهيم بن جمال الدين عبدالله البعلبكي أشهدت على نفسها عند قاضي القدس أنها عزلت والدها الشيخ برهان الدين إبراهيم من الوكالة الصادرة منها له قبل تاريخه ، وأنه ليس بوكيل لها في أمر من الأمور لا من جهة إرث ولا غيره وأنها كما وكلته فهو معزول[٢] .

ومن الأضواء الجديدة أيضاً حق المرأة في التخلص من الزوجية بطريق الخلع متى رأت استحالة الحياة مع زوجها ، بأن تعطى الزوج ما كانت أخذت منه باسم الزوجية لينهي علاقته بها ، من مهر وتكاليف زواج وزفاف، ونفقة عليها. وهو ما يسمى كذلك بالفداء ، لأن المرأة تفتدي نفسها بما تبذله لزوجها ، والخلع عادة ما يكون بتراضي الزوجين ، فإن لم يتم التراضي بينهما فللقاضي إلزام الزوج

---

(١) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص٢٦٠ .

بالخلع . وأهمية الخلع أنه يجعل أمر المرأة بيدها : أي أن الزوج لا يستطيع أن يرجعها إلى عصمته إلا برضاها سواء كانت في أيام العدة أم لم تكن وبعقد جديد واتفاق جديد[1] . فالوثيقة رقم ٤٧ والمؤرخة في ٦ ذي القعدة سنة ٧٧٠هـ قد جاء فيها أن الزوج يتزوج امرأته خديجة للمرة الثالثة وأنها كانت قد اختلعت منه ، ويتبين من هامش الصفحة الأيمن للوثيقة أن الزوج زاد قيمة الصداق مائتي دينار فأصبح الصداق ٣٠٠ دينار[2] .

كذلك تلقي بعض الوثائق الضوء على المحافظة على حقوقها وخصوصاً عندما تقع بينها وبين زوجها بعض الخلافات الزوجية التي قد تؤدي إلى الطلاق، وحقها في رفع دعوى قضائية على الزوج لمطالبته بما تستحق من متعة بعد الطلاق . فالوثيقة رقم ٦٥٣ والمؤرخة في ١٥ ذي الحجة سنة ٧٩٥هـ تفيد مطالبة الزوجة بحقها هذا ، وقد حكم لها قاضي القدس بمبلغ أقل من نصف الصداق كما هو مقتضى الشريعة[3] .

كما تشير بعض الوثائق إلى حق الأم في حضانة أبنائها عندما يحدث خلاف بينها وبين زوجها يؤدي إلى الطلاق، ما لم يقم بالأم مانع ، وكذلك حقها في الحصول على أجرة للرضاع وخصوصاً بعد انقضاء فترة العدة، لأنها في فترة العدة تكون لها نفقة على مطلقها وهي النفقة الزوجية، وكما تجب أجرة الرضاع وأجرة الحضانة لها على الأب تجب عليه أجرة السكن أو إعداده إذا لم يكن للأم مسكن مملوك لها تحضن فيه الصغير، وكذلك تجب عليه أجرة خادم، أو إحضاره

---

(١) السيد سابق : فقه السنة ، دار الكتاب العربي ١٩٨٧م ، جـ٢ ، ص٢٦٣ - ٢٧٠ ، أحمد خيرت : مركز المرأة في الإسلام ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨٣م ، ص٩٠ .

(٢) كامل جميل العسلي : نفسه جـ ١ ، ص٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٣) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص١٩ - ٢٠ .

إذا احتاجت إلى خادم وكان الأب ميسوراً، وهذا بخلاف حقها في الحصول على نفقات الطفل الخاصة من طعام وكساء وفراش وعلاج ونحو ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغنى عنها، وتنتهي الحضانة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء وبلغ سن التمييز والاستقلال، وقدر الواحد منهما على أن يقوم وحده بحاجاته الأولية ، بأن يأكل وحده، ويلبس وحده، وينظف نفسه وحده[1].

فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٢ صفر سنة ٧٨٧هـ أن الزوجة المطلقة «قبضت وتسلمت وصار إليها من يد زوجها... من الذهب الهرجة المصري المسكوك أربعين مثقالاً نصف ذلك عشرون مثقالاً وذلك مؤخر صداقها على زوجها المسمى فيه قبضاً شرعياً ولم يتأخر لها من ذلك شيئ قل ولا جل وأقرت أيضاً أنها مواصلة بكسوتها ونفقتها من زوجها المسمى من تاريخ الزوجية بينهما وإلى يوم تاريخه... »[2].

كما جاء في الوثيقة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ٧٨٣هـ مقدار ما دفعه أحد الصوفية بالخانقاه الصلاحية بالقدس لزوجته من نفقة لأولاده الرضع، فقد اتفق الطرفان الزوج والزوجة على أن يدفع الزوج لزوجته المطلقة منه مبلغاً وقدره «ثمانية وعشرين درهماً من الدراهم الفضة الجيدة معاملة الشام المحروس... وذلك فرض ولده الرضيع من عاشر المحرم إلى سلخ تاريخه» أي لمدة شهرين وعشرة أيام، وذلك بواقع ١٢ درهماً شهرياً. وكما يظهر في الوثيقة أن الزوج سلم هذه النفقة لأخي الزوجة لكي يقوم بدوره بتسليمها لها[3] .

ولم تكن هذه الحقوق لتسقط بموت الزوج مثلاً ، إذ كان لدى القاضي

---

(١) السيد سابق : نفسه ، جـ٢ ، ص٣٠١ - ٣٠٨ .

(٢) كامل جميل العسلي : نفسه ، جـ٢ ، ص١١١ .

(٣) راجع الوثائق رقم ٢٨٩ ، ٤٥٨ في وثائق مقدسية ، جـ٢ ، ص١١٢ - ١١٥ .

الشافعي في القدس الشريف صندوق يسمى «مودع الحكم العزيز الشافعي بالقدس الشريف» يودع في عهدة القاضي لحفظ أموال اليتامى والقصر والغائبين، وأموال التركات أيضاً[١] . كما كان لدى القاضي الشافعي موظف يدعي «أمين الحكم» وهو المسؤول عن رعاية شؤون الأيتام لدى القاضي ، وكان يقوم بالإنفاق على الأيتام . فقد جاء في الوثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ٥ محرم سنة ٧٩٠هـ أن أمين الحكم كان يسلم أم طفلين يتيمين «عن مدة فرض ولديها محمد وعلي اللذين في حضانتها عن مدة أربعة أشهر كوامل آخر شهر صفر من سنة تاريخه مائة درهم وسبعون درهماً نصفها خمسة وثمانون درهماً ...» أي أنه صرف لها نفقة ولديها بواقع ٤٢,٥ درهماً شهرياً ، ومن الطبيعي أن تتفاوت هذه النفقة بتفاوت المستوى الاجتماعي[٢] .

كما أن الوثيقة رقم ١٨٣ بتاريخ ٤ رمضان سنة ٧٩٠هـ تفيد أن هذه المرأة نفسها قبضت من أمين الحكم مبلغاً وقدره ١٢٠ درهم وذلك فرض ولديها محمد وعلي عن شهرين كاملين آخرهما سلخ رمضان المعظم ، أي أن ما يخص كل طفل في شهري شعبان ورمضان زاد وأصبح ٣٠ درهماً بعد أن كان ٢١,٢٥ درهماً ، بما يفيد أن أمين الحكم يوسع على اليتامى في شهور التوسعة بزيادة الحصص المخصصة لهم من مودع الحكم[٣] وكنوع من التخفيف عن الأم فإنه كان يتم صرف هذه المستحقات مقدماً ولمدة ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر[٤] .

---

(١) المقريزي « تقي الدين أحمد بن علي ت ٨٤٥هـ» : السلوك في معرفة دول الملوك القاهرة ١٩٧٢م ، جـ١ ، قسم ٣ ، ص٨٦٤ ، حاشية ٢٣ .

(٢) كامل جميل العسلي : نفسه جـ٢ ، ص١٠٥ .

(٣) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص١٠٧ .

(٤) راجع الوثيقة رقم ١٨٤ بتاريخ ٢ رمضان سنة ٧٨٩هـ ، المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص١٠٩.

ومن المعاصرين من عبر عن مقدار ما تمتعت به المرأة من مكانة بطريقة أخرى، ففي حديثه عن «الشوار» أي «جهاز العروس» صور لنا جهاز المرأة بما يدل على مكانتها . فالوثيقة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١ شوال سنة ٧٨٨هـ تلقى الضوء على اهتمام أهل القدس بتجهيز بناتهم الجهاز «الشوار» اللائق بكل منهم . ومن الطبيعي أن يختلف الجهاز من شخص لآخر باختلاف المركز الاجتماعي والاقتصادي ، فهذا «أحد السادة التجار بالقدس الشريف» وهو ناصر الدين محمد بن علاء الدين الحموي أحد أعيان التجار بالقدس الشريف يقر أنه «جهز ابنته الست المصونة فاطمة زوج الفقير إلى الله تعالى كمال الدين أحمد بن المرحوم الشيخ الإمام القدوة سعد الدين محمد بن المرحوم الشيخ الصالح شمس الدين محمد الموعاني الأصل بما مبلغه من الدراهم الفضة الجارية في المعاملة الشامية عشرة آلاف درهم نصفها خمسة آلاف وأن ذلك حوايج على عادة الجهاز» كذلك تشير هذه الوثيقة إلى أن البحث عن الزوج الثري لم يكن هو ما يهم أبناء الطبقات الثرية ، ولكن الشخص العالم الصالح هو أهم بكثير[1].

ومنهم من عبر عن مكانتها كذلك بضرورة تمتعها بالحقوق التي تنظمها الولاية الخاصة ، كالولاية على النفس، والولاية على المال، وهي سلطة التصرف في المال، وخصوصاً على مال القاصر؛ وذلك ؛ لأن أم القاصر أشفق عليه وأرفق به ولديها من الغيرة عليه والعناية بأمره ما لا يتوافر على الوجه الأكمل عند غيرها من ذوي الأرحام، ما دامت أهلاً للوصاية[2] . فالوثيقة رقم ٦١٣ المؤرخة في ١٩ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ التي كتبها أحد تجار بيت المقدس وهو على

---

(١) المرجع السابق : نفسه ، جـ ١ ، ص١٢٠ .

(٢) أحمد خيرت : مركز المرأة في الإسلام ، ص٦٠ .

فراش الموت «أسند وصيته إلى زوجته المرأة الكامل سراملك عتاقته يومئذ وبيده عشرة أولاد منها وهم أحمد المراهق وفاطمة وكلثوم وزينب إسناداً صحيحاً معتبراً تتصرف لهم في مالهم المخلف لهم التصرف الشرعي ...»[1]. كذلك جاء في الوثيقة رقم ٢٩٨ والمؤرخة في ٤ شوال سنة ٧٩٥هـ أن أحد أبناء بيت المقدس ويدعى أبا بكر بن علي بن الأرز الرومي قد أسند وصيته على ابنتيه إلى زوجته خديجة بنت شهاب الدين أحمد حسب الوصية الشرعية[2] .

كما تشير بعض الوثائق إلى حق المرأة في الشهادة في القضايا التي لم تجر العادة باطلاع الرجال على موضوعاتها ، كالولادة ، والبكارة ، وعيوب النساء في المواضع الباطنة[3] . فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٨٨ بتاريخ ٥ رجب سنة ٧٩٦هـ «حصل الوقوف على امرأة ميتة لا روح فيها ذُكِرَ أن اسمها فاطمة بنت علي بن داود الصلتية ... وكشفت عنها المغسلة ... الحاجة زينة بنت إبراهيم بن جليل فذكرت زينة أن الميتة المذكورة لم يكن بها أثر ضرب ولا جرح ولا كسر ولا رض ولا أثر وقعة وأن الميتة التي ذكر أنها مطعونة ماتت بقضاء الله وقدره المحتوم ... ووضع من حضر خطه من العدول المندوبين من مجلس الحكم العزيز الشافعي»[4] ويتضح من كتابة هذه الوثيقة أنه كان هناك اشتباه حول ظروف موت المرأة المذكورة ، وربما ادعى بعض الناس أنها ماتت مقتولة ، ولذلك فقد انتدب القاضي شاهدين من العدول لسماع أقوال المغسلة التي غسلتها وقامت بالكشف عليها وأثبتت أنه لا توجد أية شبهة في موتها.

---

(١) كامل العسلي : نفسه جـ٢ ، ص١٤٢ .

(٢) المرجع السابق : نفسه ، جـ ٢ ، ص١٤٩ .

(٣) أحمد خيرت : مركز المرأة في الإسلام ، ص٤٨ .

(٤) كامل العسلي : نفسه ، جـ٢ ، ص١٣٥ .

على أنه من المبالغة أن نصور المجتمع في بيت المقدس في عصر سلاطين المماليك ، وقد قدر المرأة على طول الخط وأحلها المكانة اللائقة بها في المجتمع، على أساس أنها شريكة الرجل وساعده الأيمن ، فإذا رأينا بعض الإشارات تدل على تقدير المعاصرين للمرأة ، فإن هناك بعض الإشارات والمراجع يفهم منها أن المرأة ظلت محل الازدراء والاستخفاف ، من ذلك ما كان يخيم على المنزل من كآبة عندما يعلم الرجل بأن زوجته قد رزقت طفلة ، فلا يعطيها أحد الاهتمام حتى تكبر وتوشك أن تتزوج ، فمنذ الطفولة تبدو البنات وكأنهن سيدات صغيرات ، فملابسهن تشبه تماماً ملابس أمهاتهن ولكنهن يختلفن من حيث الحجم ، كما تقع عليهن كل أعباء الحياة العائلية ، فبمجرد أن تصبح البنت قادرة على المشي والجري فعليها أن تتعلم إحضار الماء من البئر ، وأن تخبز إلى جانب القيام بكل أعباء المنزل[1] .

هذا زيادة على أن نظرة الرجل لها كانت على أساس أنها خاضعة له ومعاونة له في عمله ، فيتقدم عليها في المجالس ، وكثيراً ما يأكل الرجل وامرأته تخدمه بتقديم الطعام له ثم تأكل بعده ، إلى جانب الأعباء الكثيرة التي تلقى على عاتقها داخل المنزل[2] . ومع هذا فيمكننا القول : إن المرأة المقدسية وإن شاركت في كثير من مجالات الحياة ، وكان لها دورها البارز في الحياة العلمية والدينية إلى جانب الحياة اليومية، فإنها الشريك المغبون بالنسبة للرجل في ذلك العصر ، ولكنها لم تقف مكتوفة الأيدي ، ودليلنا على هذا ما

(١) د . علي السيد علي : القدس في العصر المملوكي ، ص٢٧٣ ، وما بها من مصادر .

(٢) المرجع السابق : نفسه ، ص٢٧٣ .

جاء في الوثيقة رقم ٢٧٨ وهي بلا تاريخ ، وفيها استغاثة من امرأة تدعى غالية بنت عثمان بن ثعيلب تطلب من قاضي المدينة أن ينصفها من أخيها الذي طمع في ميراثها من والدها ووضع يده عليه واستبد بكل شيئ من عقار وأرض وزرع وضرع[١]. ومما لا شك فيه أن القاضي درس القضية ورد إليها حقها.

الجواري في مجتمع بيت المقدس :

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرق قبل الإسلام كان دعامة ترتكز عليها جميع نواحي الحياة الاقتصادية في معظم أمم العالم ، وتحت تأثير هذه الظروف أقر الإسلام الرق ، ولكن في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه، عن طريق تضييق الروافد التي كانت تمد الرق وتغذيه وتكفل بقاءه، وقصره على رق الوراثة باستثناء أولاد الجارية من مولاها، ورق الحرب، ووضع الإسلام القواعد التي تكفل القضاء على الرق تدريجياً[٢] .

في العصر المملوكي كانت الجواري يشكلن كثرة عددية في المجتمع المقدسي ؛ لأننا لانغالي إذا قلنا : إنه قل أن تجد داراً إلا وبها بعض الجواري ، كذلك لم نسمع عن واحد من كبار رجال الدولة من طبقة العسكريين أم الفقهاء والتجار إلا وكان لديه عدد من الجواري يتناسب مع مكانته الاجتماعية ومركزه وثروته وحتى الصوفية فقد اشتروا الجواري[٣] . والمعروف أن الجواري كن يشعن

(١) كامل العسلي : نفسه جـ ١ ، ص٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) د . علي السيد علي: الجواري في مجتمع القاهرة المملوكي، الهيئة المصرية العامة ١٩٨٨م، ص١-١٥ . وما به من مصادر .

(٣) Little (V. D.P) Two Fourtheenth-Century Country Records from Jerusalem Concerning the Disposition of Slaves by Minors, Arabica, 29 (1982), pp. 16 - 49, كامل العسلي : نفسه ، جـ٢ ،ص١٥٢ .

في البيت البهجة والسرور لما كن يتمتعن به من خفة ظل وروح مرحة ؛ لذا لا عجب أن تعكس الأسماء التي أطلقها الناس على جواريهم ذلك، فقد شاع اسم «مباركة» و«انشراح» و«بركة»[1]. كما أنهن عشن في بيوت سادتهن من الأمراء وعلية القوم وغيرهم ممن مكنتهم ظروفهم الاجتماعية وأحوالهم الاقتصادية جزءاً أساسياً من الحريم ، بل وكأنهن ضمن أفراد عائلة أسيادهن ، يشاركن في المناسبات الخاصة بعائلة السيد من أفراح وأحزان وخلافه ؛ كما أنه قد طبق عليهن من قواعد العزلة والحجاب ما طبق بالضبط على باقي النساء المحصنات اللائي في الحريم، والفئة الوحيدة التي أبيح لها غشيان الحريم هي فئة الطواشية أو الخصيان بحكم ما لهم من وضع اجتماعي[2] .

وكثيراً ما تطالعنا المصادر المعاصرة بوجة عام والوثائقية بوجه خاص من أن أحد هؤلاء السادة تزوج إحدى جواريه ، فارتفعت بذلك إلى منزلة الزوجة الأثيرة لديه وذات الجاه والمكانة الكبرى .. نذكر من ذلك ما جاء على سبيل المثال لا الحصر في الوثيقة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ أن أحد كبار التجار في القدس ويدعى «الصدر الأجل شرف الدين محمود بن شهاب الدين أحمد بن محمد الخوارزمي التاجر بالقدس الشريف» وهو في حالة مرضه التي يخشى منها الموت ، أنه «أسند وصيته إلى زوجته المرأة الكامل سراملك عتاقته يومئذ وبيده عشرة أولاد منها ... إسناداً صحيحاً معتبراً تتصرف لهم في مالهم المخلف لهم التصرف الشرعي» وذلك في حضور أحد أمراء السلطنة وتم اعتماد هذه الوصية من قبل القاضي الشافعي بالقدس بعد شهادة الشهود

(١) انظر الوثيقة رقم ٣٢ المؤرخة في ١٩ محرم سنة ٧٩٧هـ ، كامل العسلي : نفسه ، جـ ١ ، ص٢٢١.

(٢) المقريزي : السلوك ، جـ٢ ، قسم ٣ ، ص٥٩٥ ؛ د . سعيد عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص١٣٤ .

عليها[1] . وكذلك ما جاء في الوثيقة رقم ٥٨٦ بتاريخ ٧ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ عند حصر تركة امرأة تدعى «بوطية بنت عبدالله التركية بحضور ممثل عن نائب السلطنة» ؛ لأنها كانت أرملة أحد أمراء المماليك بالقدس وكانت تقطن بحارة المغاربة[2] .

كما يتضح من الوثيقة السابقة مدى حرص كبار أمراء المماليك وصغارهم، بل وكل من كان يقتني عدداً من الجواري أن يوفر لهن مورداً للرزق عقب وفاته، مثلهن في ذلك مثل ذرية هؤلاء ونسائهم من الحرائر ، وكذلك علية القوم ، بل وعامة الناس أيضاً . حيث بلغ ثمن ما أمكن بيعه من ملابسها وبعض الأحذية مبلغاً بلغ ٦٧٢ درهم ، وهو مبلغ لا شك كبير بمقاييس ذلك العصر ، زيادة على أنه ثمن مبيعات مستعملة أصلاً [3] .

كما تذكر بعض الوثائق مصدر الحصول على هؤلاء الجواري وأسعارهن ، فمنهن من أتين من بلاد النوبة ، ومن تركيا ، وبلاد التكرور ، وبلا د الحبشة . وغيرها ، أما عن أسعارهن فقد ذكرت إحدى الوثائق أن ثمن إحدى الجواري كان ٤٢٠ درهم فضة، وجاء في وثيقة أخرى أن ثمن الجارية التركية كان «خمسمائة درهم وخمسون درهماً»[4] .

ومن الطبيعي أن يكون لهؤلاء الجواري أثرهن الواضح في الحياة العائلية ومكانة المرأة في المجتمع المقدسي في ذلك العصر . فمهما كان تقدير الرجل

---

(١) كامل العسلي : نفسه ، جـ٢ ، ص١٤٢ .

(٢) المرجع السابق : نفسه ، جـ٢ ، ص١٥٨ - ١٦١ .

(٣) المرجع السابق : نفسه ، جـ٢ ، ص١٦٠ - ١٦١ .

(٤) كامل جميل العسلي : نفسه ، جـ ١ ، ص١٢ ؛ جـ٢ ، ص٢٨ ، ١٥٢ ، ١٥٨ .

للمرأة في ذلك العصر فإن هذا التقدير لم يصل إلى الدرجة التي أصبح عليها الآن في عصرنا . والسبب في هذا راجع إلى نظرة المعاصرين حينئذ إلى المرأة على أساس أنها خلقت للمتعة الجسدية ليس إلا ، وانعكست هذه النظرة بوضوح في شغف الناس باقتناء الجواري الحسان ودفع المبالغ الطائلة في شرائهن . ولا نشك أنه حدث نوع من الفتور على الأقل في العلاقة بين الرجل والمرأة في ذلك العصر ، إما بسبب ما كان يخصصه السيد لجواريه من أموال وعقارات أو ما نلن من حظوة لديه . وعن أثر الجواري في العلاقات الزوجية يقول الرحالة «بيرو طافور» : إن المسلم يؤثر الزواج من مسيحية - يقصد بذلك إحدى الجواري - دون مهر على الاقتران بمسلمة مهما كان مهرها ، لا سيما إذا كانت مسلمة حرة . كما أن كبار رجال الدولة وموظفيها كانوا يفضلون في ذلك العصر الزواج من الجواري ، أضف إلى ذلك ما قاله رحالة آخر عن تغيب بعض النساء عن منازلهن في أوقات كثيرة من النهار ، ومع ذلك قلماً يتعرضن للوم أزواجهن ، وربما كان السبب في ذلك قيام الجواري بكل الأعباء المنزلية إلى جانب تلبية حاجات الزوج[1] .

كما يعكس لنا أدب العصر المملوكي بوجه عام بعضاً من الجوانب التي تدل على مدى ذلك الفتور في العلاقات في بعض الأحيان ؛ لأنه يتضح لنا من أشعار الشعراء المعاصرين أن صورة المرأة المحبوبة كمثال للمرأة الحرة التي شاع ذكرها في التراث الأدبي ، قد تغيرت إلى صورة الجارية الحسناء التي تتقن فن الحب ؛ لذلك نقف في هذا الأدب على كثير من أمثال هذه الصورة

(١) د . حسن حبشي : رحلة طافور ، في عالم القرن الخامس عشر الميلادي ، القاهرة ، ١٩٦٨م ، ص٦٥- ٦٧ ؛ د . علي السيد علي ، الجواري ، ص٣٧ .

التي يرد في ثناياها أسماء كثير من الجواري التي شاعت يومئذ مثل «وردة» و«حدق» و«حكم الهوى» و«نسيم» و«اشتياق» و«هيفاء» و«انشراح» وغيرها. وطبيعي بعد ذلك أن نسمع عن ضيق بعض الرجال بزوجاتهم[1] .

كذلك يبدو أن نظرة المعاصرين للمرأة التي قامت على أساس أنها خلقت للمتعة والاستغلال ليس إلا ، قد ازدادت رسوخاً بسبب كثرة هؤلاء الجواري وما قدمنه من متعة جسدية بما يؤكد هذه النظرة . ومن الواضح أيضاً أنه نتيجة لكثرة أعداد الجواري في ذلك العصر أن ازداد زهد الرجل في المرأة الحرة ، وقابل ذلك زهد المرأة في الرجل ، وربما كان من العوامل المشجعة على رواج هذه الظاهرة بين النساء وجود مجتمعات نسائية قائمة بذاتها، تمثلت في وجود كثير من الأديرة الخاصة بالنساء، وبعض الخوانق أو الربط أو الزوايا ، وأخيراً يجب أن نشير إلى أن الجواري قد أثرن بشكل آخر في مكانة المرأة الحرة في مجتمع ذلك الزمان ونظرة الرجل إليها ، إذ هناك من الدلائل الأدبية ما يشير إلى أن الجواري قد كان لهن أثر كبير في انتشار تعاطي المخدرات في المجتمعات النسائية ، وربما دل على ذلك ما نراه من قول «ابن الوردي» في وصف مليحة مسطولة :

مليحة مسطولـة — إن لمتهـا فيـمـا جـرى
تقول كل ظبيـة — ترعى الحشيش الأخضرا[2]

---

(١) د . فوزي محمد أمين : المجتمع المصري في أدب العصر المملوكي الأول، القاهرة ١٩٨٢، ص٣٠٠-٣٠١ ؛ د . علي السيد علي : الجواري، ص٣٧ - ٣٨ .

(٢) د . فوزي محمد أمين : نفسه ، ص٣٥٢ - ٣٥٣ نقلاً عن روضة الآداب ، ص٢٥٥ .

ولا نغالي إذا قلنا : إن الجواري قد أثرن حتى في ذوق الرجل تأثيراً واضحاً، فلم يعد الشاعر في مصر والشام بوجه عام يتغزل في الجمال الأنثوي الذي تغزل به العرب ، بل أصبح الجمال التركي والمغولي هو ذوق العصر ، ومثار إعجاب الشعراء . بينما أصبح الجمال العربي مرفوضاً إلا من الشعراء الذين ينحدرون من أصول عربية ، وهذا ما يظهر بوضوح في أشعار كثير من الشعراء الذين عاصروا تلك الحقبة[1] .

وإذا كان الإكثار من الجواري قد أثر بشكل أو بآخر في مكانة المرأة الحرة ونظرة الناس لها ، فقد كانت الحروب الصليبية (١٠٩٥ - ١٢٩١م) نفسها من العوامل التي تركت أثراً في مكانة المرأة كذلك ، فالكيان الفرنجي «الصليبي» أينما وجد في بلاد الشام ، قد احتوى على مظاهر الانحلال الخلقي ، من ذلك أن مدينة عكا الساحلية مثلاً احتوت على حي للدعارة عرف بالحي الأحمر في ذلك العصر[2] . بل أكثر من هذا ما يرويه أحد المؤرخين اللاتين من أن سكان بيت المقدس الفرنج المستوطنين - فترة احتلال الصليبيين للمدينة المقدسة - وحتى الأغنياء منهم كانوا يقدمون أخواتهم وبناتهم وحتى زوجاتهم من أجل متعة زوار المدينة في سبيل الحصول على المال[3]. ولقد زار عدد لا بأس به من أهالي المدن الشامية المدن التي خضعت لحكم الفرنج، وترددوا على أمثال هؤلاء النسوة اللاتي اشتهرن بالجمال الذي شد الكثيرين من الرجال إليهن ، مما أثر

---

(١) المرجع السابق : نفسه ، ص٣٠٩ ؛ علي السيد علي: الجواري، ص٥٦ .

(٢) براور : عالم الصليبيين ؛ ترجمة د قاسم عبده قاسم ؛ ود . محمد خليفة حسن ، دار المعارف ١٩٨١، ص٢٢١ .

(٣) Zoé, Oldenbourg : The Crusades, New York 1966, p. 519 .

بشكل أو آخر في علاقة الرجل بالمرأة ومكانتها في ذلك العصر ، بل ومما ساعد على رسوخ تلك النظرة التي نظر بها الرجل إليها(١) .

حقيقة أن ذلك العصر في مصر والشام ، امتاز بمسحة براقة من الصلاح والتقوى ، والتنافس على إقامة المنشآت الدينية المختلفة ، ولكن هذه المسحة البراقة كانت تخفي وراءها انحلالاً خلقياً يثير الاشمئزاز ، ولسنا بحاجة للخوض في هذا المجال ، لكن يكفي أن نشير إلى كثرة الغلمان من جنسيات مختلفة ، مما ساعد على انتشار الشذوذ الجنسي بين الذكور ، والذي تأباه جميع الديانات السماوية جمعاء . والذي ساعد عليه بعدهم عن الإسلام فإذا رأوا فاحشة يأتونها ومن الطبيعي أن يجد هؤلاء الفرصة سانحة لهم في ممارسة نشاطهم ، مما ساعد على اهتزاز صورة ومكانة المرأة بشكل أو بآخر(٢) .

أدوات الزينة :

لعل أول ما يلفت النظر في نساء ذلك العصر في مصر والشام بوجه عام وبيت المقدس بوجه خاص ، أن الواحدة منهن لم تهمل العناية بنفسها وجسدها وإبراز محاسنها ، نظراً لما عرف في ذلك العصر من أنواع الزينة المختلفة ، ومن طلاء الأظافر والوشم الذي اعتاده كثير من النساء أن يزين به أجزاء مختلفة من

(١) أسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، طبع برنستون ١٩٣٩ ، ص١٦٦ - ١٦٧ ؛ سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، القاهرة ١٩٦٨ ، جـ ١ ، ص٤٩٦ ؛ د . نقولا زيادة : رواد الشرق العربي في العصور الوسطى ، بيت المقدس ، ١٩٤٣ ، ص١٦١ .

(٢) محمد سيد كيلاني : الحروب الصليبية وأثرها في الأدب لعربي، ص٤٠ ؛ علي السيد علي : المجتمع المسيحي في بلاد الشام عصر الحروب الصليبية ، رسالة ماجستيربجامعة القاهرة ١٩٧٦ لم تنشر ، ص١١٨ - ١٢١ ؛ Mi chaud : History of the Crusades, London, 1949, Vol. 11, p.191 .

أبدانهن ، فقد ذكر الرحالة اليهودي موشلام بن مناحم الڤولتيري ، أن نساء هذه البلاد اعتدن أن يزين أجسامهن برسوم مختلفة ، لا يمكن إزالتها من على الجلد لمدة ستة أشهر على الرغم من ذهابهن كثيراً إلى الحمامات العامة[1]. هذا إلى جانب ما يشير إلى بعض الرحالة من أن النساء كن يقمن بتخضيب أيديهن وأرجلهن بالحناء كما اعتدن طلاء أظافرهن بطلاء أحمر اللون[2] .

وتذكر الوثائق بعض أدوات الزينة التي تستخدم لزينة الرأس ، أو الأذن، أو الرقبة ، أو اليد ، أو الأصابع . فقد جاء في بعض الوثائق أن كثيراً من النساء اعتدن أن يزين أعناقهن بقلائد أو سلاسل مصنوعة من البللور أو الأحجار الكريمة ، كالعقيق، أو الجزع، أو الذهب، أو اللؤلؤ، أو الخرز[3]. ومن أنواع الزينة التي جاء ذكرها في الوثائق وكانت تستخدم لزينة الرأس ، «مشخص ذهب فلوري» أي دينار الذهب الفلورنسي، و«لوح ذهب جنس صوري» أي الدنانير الذهبية المنسوبة إلى مدينة صور وعليها صور منقوشة، و«لوح ذهب مكتوب فيه» أي دينار ذهب منقوش عليه بعض الكتابات، وهذه الأنواع كانت توضع في عصابات الرأس حيث تعلق بها سلاسل معدنية تثبت فيها تلك المشاخص والألواح المشار إليها ، فهي تلبسها النساء كالطواقي وتزين بقطع نقدية فضية أو قطع نقدية ذهبية[4]. هذا إضافة إلى «الكلابند» ولعلها مشتقة من «الكلبدون» الذي انتشر في العصر العباسي، وهي مثل الطرحة التي تلبس فوق الرأس، وتكون من مطروق الذهب والفضة. وإن كانت

Adler : Jewish Travellers, London 1930, p. 168. (١)

Schefer : Voyage du Magnifique, p. 211 . (٢)

(٣) محمد عيسى صالحية : نفسه ،ص٣٠ - ٣١ .

(٤) المرجع السابق : نفسه ، ص٣٠ - ٣١ ، انظر الوثائق ٥١٤ ، ١٢١ ، ٩٣ .

«الكلبندات» كلمة فارسية معناها لباس الرقبة أو الكوفية التي تلبسها النساء على رؤوسهن وتربط تحت الذقن ، وتطلق أيضاً على حلى ذهبية تلبس حول الرقبة[1] . ولزينة الأذن فقد لبست النساء أنواعاً من الحلق بأشكاله المختلفة ، فقد وجد في تركة إحدى النساء حلق ذهب بشمائج أربع لؤلؤات ، وعند أخرى حلق ذهب بفص جميز، كما جاء ذكر قرط ذهب بلولو ومنمقة بأحرف هجائية[2].

ومن ناحية أخرى فقد استخدم كثير من النساء أنواعاً من الأساور لتزيين اليد، وكانت تلك الأساور زرقاء اللون ومعلق بها حبات من اللؤلؤ بلغت أربع في إحداها، كما نلاحظ أن لها أشكالاً مختلفة، فقد كان سوار إحدى النساء والمذكور في الوثيقة رقم ١٢٤ ذهبي وعلى هيئة العقرب، وسوار آخر على هيئة الدلو[3]، أما أدوات زينة الأصابع فقد اقتصرت على الخواتم بأنواعها المختلفة وأشكالها المتعددة ، وكان معظمها مصنوعاً من الذهب أو الفضة ، وقد تكون بفصوص حمراء أو زرقاء بلورية أو فصوص العقيق، وقد تكون بلا فصوص[4].

هذا إضافة إلى مواد الطيب مثل العنبر وغيره، ومواد الكحل للعين بمكاحلها الزجاجية التي كانت على هيئة قلبين، وفي إحدى الوثائق كانت المكحلة من مادة الفخار، إلى جانب زجاجات العطر أو «العطريات» التي يحفظ فيها العطر بأنواعه المختلفة ، والمباخر ذات الأبراج والأمشاط لتمشيط الشعر ، والمرايا بحاملها النحاسي[5] .. هذا إلى جانب ما يذكره أحد الرحالة

(١) المرجع السابق : نفسه ، ص٣٠ - ٣١ .

(٢) انظر الوثيقة رقم ٩٣ ، محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٣١ .

(٣) المرجع السابق : نفسه ، ص٣٢ .

(٤) المرجع السابق : نفسه ، ص٣٢ .

(٥) المرجع السابق : نفسه ، ص٣٢ - ٣٣ .

الأوربيين الذين زاروا البلاد في ذلك العصر ، من أن النساء كن يرتدين السراويل الطويلة التي تزين أطرافها الأحجار الكريمة واللآلي ، إلى جانب أن العديد من النساء كن يثقبن آذانهن ما بين عشرة وثمانية ثقوب ، ويثبتن فيها اللآلي المختلفة . وبذلك يمكنك التعرف على مستوى الواحدة منهن الاقتصادي والاجتماعي من خلال أذنيها[١]. هذا عدا الخلاخيل التي توضع فوق السراويل حتى تظهر للعيان، وقد تضرب الواحدة منهن برجلها في الغالب حتى يسمع لها حس هذه الخلاخيل غالباً ما كانت تصنع من الذهب أو الفضة، وتحلى بالجواهر الثمينة[٢].

ويشير الشعراء في إشارات خاطفة إلى بعض ما كان يتفنن فيه نساء ذلك العصر من جعل شعورهن على هيئة خاصة ، فقد كان منهن من تفرق شعرها فوق الجبين، وتضفره عدة ضفائر واضعة بعضها فوق بعض . وقد يرخي بعضهن هذه الضفائر خلفهن . كما كان بعضهن يسدلن خصلاً من الشعر على خدودهن تنساب هفهافة على غير نظام، وكان بعضهن يجعلن هذه الخصلات تستدير حول صدغيها . وكان بعضهن يجعلن هذه الخصلات تستدير حول الخد على هيئة العقرب، لذلك كثر حديث الشعراء عن الشعر المعقرب، وعقارب الأصداغ التي تحمي ورد الخدود. ولم تكن تلك العناية بزينة المرأة قاصرة على بنات المدينة، بل شاركت فيها المرأة الريفية بحسب مستواها الاقتصادي والاجتماعي[٣].

---

(١) Adler : op. cit., p. 168 .

(٢) ابن تغري بردي (أبو المحاسن يوسف) : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة ١٩٣٩ ، جـ٩ ، ص١٧٦ ؛ ابن الحاج : المدخل إلى الشرع الشريف ، القاهرة ١٩٧٠ ، جـ٢ ، ص١٦٨ .

(٣) فوزي محمد أمين : نفسه ص٣١٣ - ٣١٤ ؛ محمد كرد علي : خطط الشام ، دمشق ١٩٣٦ ، جـ٦، ص٣٠٧ .

ملابس النساء :

أما عن ملابس النساء ، ففي الحقيقة هذه الملابس تعددت وتطورت باستمرار ؛ لأن الحديث عنها يحتاج إلى عدة مجلدات على حد قول أحد المؤرخين المعاصرين[1] . ومع هذا سنجمل الحديث بالشكل الذي يعطينا السمات العامة التي ميزت ملابس النساء في ذلك العصر ومدى عناية المرأة بملابسها .

وأول ما يسترعى الانتباه في ملابس النساء أنها تميزت بالاحتشام ، وهو ما لفت أنظار بعض الرحالة الأوربيين الذين زاروا القدس في ذلك العصر . وقد جرت عادة النساء أن يضعن على وجوههن «الخمار» وهو برقع أسود شفاف يسمح للمرأة أن ترى الناس ولا يرى أحد وجهها، أو «النقاب» أو «القناع» الذي يغطي الوجه ولا تظهر منه العينان ، ويكون شفافاً ، أبيض اللون غالباً مطرز بحرير أسود، أو له حاشية زرقاء أو زيتية اللون . ويرتدين فوق رؤوسهن قبعة وهي غطاء للرأس يقمن بصنعه يدوياً ، وتتدلى منه عصابتان من القماش الأبيض الطويل ، أو «الطاقية» التي يبلغ ارتفاعها حوالي ثلثي ذراع، لها قمم على شكل قباب مستديرة أو مسطحة من الصوف أو الحرير أو الجوخ بألوان مختلفة ، لكن أكثرها شيوعاً اللون الأزرق[2] .

وجرت العادة أن ترتدي النساء «قمصاناً» كانت ترى من تحت ملابسهن الخارجية : من هذه القمصان ما عرف باسم «البهطلة» ، والقميص له فتحة عنق دائرية وبدون فتحة أمامية ، وقد اختلفت أطواله باختلاف رغبات النساء فيه، وكانت أكمامه تتراوح بين الاتساع والضيق، لكن الاتساع يوحي بالغنى..

(١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص١٢١ ؛ سعيد عاشور : المجتمع المصري ، ص١٢٨ - ١٢٩ .
(٢) محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٢٥ ؛ Newett : op. cit., pp. 257 - 259 .

وقد صنعت هذه القمصان من الكتاب أو القطن أو الحرير المشتهر الاسكندراني، وألوانه بيضاء أو زرقاء أو «شمط» أن مختلفة بين الأزرق والأبيض ، وبعض النساء كن يطرزن قمصانهن ، وبعضهن الآخر يلبسن أنواعاً من القمصان البندقية المكبوسة «أي البليسية»[1] .

وكان القميص يلبس مع «المئزر» وهو نوع من السراويل التي تصل إلى الركبتين ، وتعتبر ثوباً داخلياً ، وعندما كانت تلفه المرأة حول وسطها وأرجلها ويغطي حتى أواسط الأرجل، ويغلب عليه اللون الأسود وهو أقصر من «الإزار» الذي هو عبارة عن ملاءة متسعة فضفاضة من قماش غير مطرز ، تلفها المرأة حول جسدها وكان «الإزار» بالنسبة للمسلمات أبيض اللون ، بينما المسيحيات يكون الإزار أزرق اللون لهن واليهوديات أصفر اللون، والسامريات أحمر اللون، ويشد حول الإزار حزام عرف باسم «الزنار»[2] .

وفي الريف حل «الجلباب» محل «الإزار»، والجلباب عبارة عن ثوب تغطي به المرأة صدرها وظهرها وجميع جسدها ، بل وتلتحف به النساء من الرأس إلى القدمين حين يردن الخروج من منازلهن، وهو من ملابس المرأة الخارجية الفضفاضة . كما نسمع أن بعضهن كن يرتدين «الحبرة» وهي عبارة عن ثوب خارجي واسع مخطط أو أزرق على الغالب ، وفي بعض المناطق حول بيت المقدس هي عبارة عن «ملاءات» ملونة بأ صفر وأحمر ومن اللون الأبيض فقط . وتضع المرأة على رأسها في الأفراح والمناسبات السارة نوعاً من «العصائب» تعلق بها سلاسل معدنية تعرف باسم «شنبر» ، وكانت المتزوجات

(١) المقريزي : الخطط ، جـ٢ ، ص٣٢٢ ؛ محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٢٠ - ٢١ .

(٢) ماير : الملابس المملوكية ، ص١٢٥ ؛ محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٢٠ .

يتلفعن به ويربطنه من الوراء ، أما الأرامل فكن يعصبن عليه المناديل[1] .

ومن أكثر الملابس النسائية انتشاراً في ذلك العصر «القباء» ، إذ لا تخلو منه وثيقة من وثائق الإرث ، وهو نوع من الرداء المحكم المشابه للقفطان ، يصل في طوله إلى منتصف عضلة الساق ، مشقوق في مقدمته ومغلق عند صدره ، وكان ينسج من القطن أو الصوف أو الحرير ، وأما ألوانه فالأبيض وهو الأكثر شيوعاً ، وأحياناً يكون اللون الأزرق أو الأخضر أو الأحمر ، وهذا القباء كان يتم صنعه محلياً من خامات محلية ، وبعضه الآخر كان يتم صنعه من قماش مستورد من قبرص أو بلاد الدولة العثمانية، وبعضه الآخر كان يتم تزيينه بفرو سنجاب قبرصي[2] .

كذلك كانت «الغِلالة» بكسر الغين من أكثر الملابس انتشاراً في ذلك العصر ، ويقصد بها الملابس الحريرية الرقيقة الداخلية ، أو المصنوعة من المنسوجات الرقيقة . أضف إلى ذلك ملابس الرأس التي كانت عاملاً مشتركاً بين جميع نساء ذلك العصر ، ولكنها اختلفت من حيث جودتها ونوع قماشها وزينتها باختلاف الطبقات الاجتماعية والأحوال الاقتصادية ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر «العصابة» وهي طرحة من الحرير مربعة الشكل لها حاشية حمراء أو صفراء ، وهي تطوى بصورة منحرفة ثم تلف على الرأس وتتدلى من الخلف ، وقد تزين بالحلى والجواهر ، وقد كانت بيضاء اللون ومطرزة بأحمر أو أصفر . ومنها «الشعرية» وهي عصابة من قماش خفيف تعصب بها الرأس ، مصنوعة من الشعر وخاصة شعر الحصان وتغطى العيون ،

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، جـ١، ص٢٠٠ - ٢٩٦ ؛ محمد كرد علي : خطط الشام، جـ٦، ص٣٠٧.

(٢) ماير : الملابس المملوكية ، ص١٢٤ ؛ محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٢٠ - ٢١ .

وتكون فوق «النقاب» أو «الخمار» وتتدلى فوق العيون حتى لا تُرى عيون النساء. و«الشعريات» التي وجدناها في الوثائق كانت منسوجة من الصوف أو القطن أو الحرير بألوانها البيضاء والزرقاء . ويبدو أنها تكون مع «العصابة» قطعة واحدة ، فقد تكون «شعرية بيضاء» أو «بصوف أزرق» وأخرى «بحرير أزرق» وغيرها «بقطن أبيض» . ومن أغطية الرأس أيضاً «القناع» وهي أغطية اتخذتها النساء للرأس والوجه معاً ، وقد تغطي بها رأسها وجسدها لإضفاء محاسنها ، وتثبت على الرأس بقطعة قماش . وكانت الأقنعة تنسج من قماش العصائب وتعجل لها حواشي من الكتان الأزرق . ومنها «المناديل» التي استخدمتها النساء على مختلف طبقاتهن ، وتكون كبيرة أو صغيرة . وقد وُجِدَ في وثائق التركات أنواع مختلفة من المناديل منسوجة من الكتان أو الحرير، وألوانها الأبيض والأزرق والأحمر ، مطرزة ولها حواشي مختلفة بيضاء وحمراء وسوداء وزرقاء وكموني أو أصفر[1] .

كما ينبغي أن نشير إلى أن نساء الحكام كن يرتدين حلة مذهبة يصل عدد قطعها إلى خمس عشرة قطعة ، فكان غطاء الرأس وحده يتكون من أربع قطع تلبس وفقاً لترتيب معين بحيث يغطي الرأس ويتدلى طرف أحد القطع حتى يصل إلى الأرض من جهة الظهر . وباقي الملابس تتكون من رداءين من الحرير، وقميص مذهب بأكمام قصيرة وسروال ، وملاءة واسعة لتغطية كل تلك الثياب. وكانت ملابس باقي نساء دور الحكام تقل مكوناتها تبعاً لمكانة المرأة ، وتتراوح ما بين حلة مذهبة وحلة حريرية ، كما كانت هناك ملابس خاصة بالجواري لعل

(١) محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٢٢ - ٥٤ .

الهدف منها إبراز مفاتنهن ليكن متعة للناظرين . وكانت بعض النساء يلبسن الثياب الموشاة بحرير دمياط وديبق تنيس ، ويبدو أن هذا النوع من الثياب كان خاصاً بالمرأة الثرية[1] .

كذلك تنبغي الإشارة إلى أن بعض الملابس التي استخدمتها المرأة في ذلك العصر ، قد توارثتها عبر عصور سابقة على ذلك العصر ، مثل «الغلالة» التي جاء أول ذكر لها في أوراق من البردي ترجع إلى القرن الثالث الهجري ، التاسع الميلادي ، كما أن الكثيرات من النساء قمن بتطوير وابتكار أشكال جديدة من الملابس مابين فضفاضة وضيقة[2] .

ومن السمات الواضحة كذلك في ملابس نساء ذلك العصر أن كل طبقة من طبقات المجتمع كان لها ملابسها الخاصة بها ، وتختلف إلى حد ما عن ملابس الطبقات الأخرى من جهة الشكل والنوع والجودة ، بل ونوع المنسوجات المستخدمة في صناعتها . وكان لكل مناسبة ملابس معينة تعكس حال المرأة النفسية، فكان للأفراح ثياب تناسبها وللأحزان ثياب تناسبها، وللأعياد ملابس تناسبها وهي التي تميزت بالألوان الزاهية المزركشة[3] .

كما أن هذه الملابس كانت في حالة تطور مستمر، ساعد عليها توافر المواد اللازمة لصناعتها من ناحية ، والصلات التجارية مع العراق وفارس وبلاد العرب ، والشرق الأقصى والغرب الأوربي من ناحية أخرى ، مما جعل نساء ذلك

---

(١) المقريزي : الخطط ، جـ١ ، ص٤١٠ - ٤١١ ؛ د . حسين عليوه : «قطر الندى» مقالة في كتاب القاهرة ، تاريخها ، فنونها ، آثارها ، ص١٨٠ .

(٢) جروهمان : أوراق البردي العربية ، القاهرة ١٩٣٤ ، جـ١ ، ص٨٥ - ٨٩ .

(٣) دوزي: المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة أكرم فاضل، بغداد، ١٩٧١، ص٢٦-٢٨.

العصر في مصر والشام بوجه عام والقدس بوجه خاص على علم بتطور الملابس وصناعتها في بلادهم وخارجها . أضف إلى هذا تأثير الجواري على سائر النساء في ابتكار كثير مما نطلق عليه اليوم اسم «الموضة»[١] .

أما عن ملابس الأقدام «الأحذية» الخاصة بالنساء ، فقد اشتهر منها ثلاثة أنواع وهي «الخف» ، وهو نوع من الحذاء العالي المرتفع الكعب المصنوع من الجلد أو غيره كالجوخ ، وألوانه بيضاء أوسماقية أي كلون نبات السماق. ومنها «النعل» وهو يشبه الصندل العادي، ويزين وجهه عادة بحرير. ومنها «المشاية» وهو ضرب من النعال الخفيفة تصنع من القطيفة «المخمل» أو الجلد الأسود[٢]. ومنها «الحذاء» الذي يبلغ منتصف الساق أبيض اللون أو أحمر اللون . كما كانت النساء يرتدين في أرجلهن داخل المنازل «القباقيب» و«الزرابيل»، والزرابيل هي نوع من الخفاف تلبسه الجواري . وينبغي أن نشير إلى أنه كان هناك نوع من الخفاف تحدث صوتاً عند المشي بها مما يلفت أنظار الرجال إلى المرأة، وكان هذا يعد من الأمور المنافية للآداب، التي تستوجب تدخل المحتسب لمنع النساء من ارتداء هذا النوع من الخفاف وتحذير الأساكفة من صنعه[٣] .

والحقيقة أن المصادر التاريخية والوثائق لم تشر من قريب أو بعيد إلى معاقبة النساء في القدس لمخالفتهن التعليمات الخاصة بمنع النساء من ارتداء هذا النوع من الخفاف، مثلما حدث من معاقبة بعضهن لمخالفة التعليمات الخاصة بالملابس في مدن مثل القاهرة ودمشق وحلب وغيرها . وتعليق تماثيل

---

(١) المقريزي : السلوك ، جـ٢ ، قسم ٣ ، ص٨١٠ ؛ د . علي السيد علي : الجواري ، ص٤٤ - ٤٥ .

(٢) محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٢٥ .

(٣) الشيرزي : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص٧٣ ؛ Ludovico : op. cit., pp. 13 - 14 .

على صورة نساء ، وعليهن القمصان الطوال ، وذلك لتذكر النساء وتخويفهن . كما لم يحدث أن المنادين كانوا يطوفون شوارع القدس محذرين النساء من لبس هذه الأخفاف كما حدث لبعض الأزياء في تلك المدن ، وحتى مع ذكر بعض المصادر أن القباقيب كانت تصنع من الذهب ، وترصع بالجواهر ما لم يتدخل أحد لمنع مثل هذا الإسراف والترف الزائد[1].

المرأة والإنتاج :

قامت المرأة المقدسية بدور مهم وفعال في إنتاج كل ما يلزمها ويلزم بيتها، من أنواع المفروشات التي تستخدم في المنازل ، مثل : البسط التي تنسج من الصوف ، والسجاد والوسائد والمفارش سواء الجلدية منها أو المصنوعة من بعض الأقمشة . وكذلك بعض المقاعد من القطن أو "الجوخ" وألوانها على الأغلب زرقاء ، وقد تضيف إليها قطعاً من الجلد ، أو تبطنها ببطانة زرقاء ، وكذلك بعض "الطراريح" التي كانت تفرش على الأرض الزرقاء والبيضاء والحمراء . إضافة إلى «المساند» لراحة الناس عند الجلوس أو عند النوم . وكان القماش المستعمل يختلف بحسب الحالة الاجتماعية ، فقد يكون قماشها من الحرير ، أو القماش العادي، وتحشى بالقطن أو تحشى بورق الموز أو اللباد الأبيض، أما ألوانها فكانت زرقاء أو بيضاء بكيس أحمر أو زيتي، وأحياناً تطرز بالحرير الأحمر أو الأبيض[2] .

وتقوم بغزل الصوف والقطن والكتان، واستخدمت بعض الأنوال في نسج

(١) المقريزي : السلوك ، جـ٣ ، ص٦٧٣ ؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج(٩، ص١٨ - ٢٥ ؛ ابن إياس : بدائع الزهور ، جـ٢ ، ص١٣٢ .

(٢) محمد عيسى صالحية : من وثائق الحرم القدسي ، ص٣٣ - ٣٤ .

بعض قطع من القماش لصناعة أغطية الرأس النسائية من "طرح" ومناديل وغيرها، وكذلك بعض أغطية الرأس الرجالية . وكانت تقوم بحياكة الملابس الخاصة بها وبأفراد أسرتها بنفسها أو تذهب إلى غيرها من النساء «الخياطات» لتخيط لها نظير أجر يحصلن عليه . أضف إلى ذلك الكثير من أشغال الإبرة والتطريز وتزيين الملابس النسائية بوجه خاص سواء أكان منها الملابس الداخلية «التحتانية» أم الملابس الخارجية «الفوقانية» والتي جاء ذكرها بشكل متنوع ومتعدد في عدد من الوثائق المقدسية بوجه خاص ، فتقوم بزخرفتها بالخرز و"الترتر" والقصب وغيرها[1] .

كذلك كانت تصنع اللحف ولا تزال تصنعها ، كانت تستخدم كدثار عند النوم وتحشى بالصوف لتستخدم شتاء ، وبالقطن لتستخدم صيفاً ، وتقوم بتركيب ملاءة على ظهر اللحاف لتقيه الأوساخ وتجعله أقدر على منع البرد . هذا بالإضافة إلى بعض الركينات «جمع ركينة» التي يكون القصد منها تزيين مكان الجلوس، أو وضعها في ركن البيت لتضفي جمالاً على المنظر ؛ ولذا فهي إما أن تكون مطرزة بحرير أزرق أو أحمر أو حاشية مزركشة[2].

كذلك قامت المرأة في ذلك العصر بصناعة كثير من السلاسل وبعض الأوعية المنزلية من سعف النخيل ، وهي من الصناعات القديمة ، وإلى الآن ما تزال تقوم بها كثير من نساء القرى وبيعها في أسواق المدينة المختلفة ، وبخاصة في المناطق التي تكثر بها المزارات السياحية ، وبخاصة المسيحية في ذلك العصر حيث يفد أعداد كبيرة من أبناء الغرب الأوربي لزيارتها أو الحج

(١) المرجع السابق : نفسه ، ص٣٥ ؛ د . علي السيد علي : القدس في العصر المملوكي ، ص١٩٨ .

(٢) محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٣٥ .

إليها وشراء هذه المنتجات على سبيل التبرك بها ، ومنها ما كان يستخدم محلياً في منازل القدس مثل مراوح القش والأوعية المصنوعة من الخوص التي استخدمت في كثير من الأغراض المنزلية[1] .

ومن الصناعات التي قامت فيها النساء بدور واضح في ذلك العصر صناعة الصابون ، حيث كانت تقوم النساء بعصر الزيت من الزيتون وغيره في المعاصر المختلفة ، بينما يحضر لهن الرجال مادة البوتاس «الصودا الكاوية» ليقمن بصناعة أنواع مختلفة من الصابون للاستهلاك المنزلي غالباً . وربما اشتغلت بعض النساء في كثير من مصانع الصابون التي عرفت باسم «المصابن» التي أنتجت مقادير كبيرة للاستهلاك المحلي في تلك الفترة[2] .

وفي عصر لم يكن الناس يعرفون ما نعرف اليوم من عمليات حفظ الأطعمة بالوسائل المتطورة والحديثة ، واستخدام الأجهزة المختلفة لذلك ، أو التقدم الهائل في وسائل المواصلات الذي سهل تبادل كثير من السلع الغذائية وتوافرها في غير مواسم زراعتها، قامت المرأة بدور كبير وجهد ملموس في حفظ بعض الخضر والفاكهة، مثل البامية، والملوخية، والتين، واللوز، والمشمش، والعنب وغيرها ، عن طريق تجفيفها في مواسم كثرتها والاحتفاظ بها لاستخدامها في فصل ينعدم الإنتاج ، وكذلك حفظ الطماطم بصنعها على شكل معجون «صلصة» في أواني كبيرة مع الملح والزيت حتى يتيسر استخدامها في وقت ندرتها أو ارتفاع أسعارها ، وفي بلاد الشام بوجه عام وبيت المقدس بوجه خاص وحيث الشتاء الطويل، قامت النساء ولا تزال بحفظ

(١) علي السيد علي : القدس في العصر المملوكي ، ص١٩٩ .

(٢) المرجع السابق : نفسه ، ص١٩٩ .

اللحوم في مقادير كبيرة من الدهن الحيواني في آنية ضخمة ، لاستخدامها شيئاً فشيئاً كلما دعت الحاجة لذلك ، كذلك قامت بصناعة أقراص "الكشك" وتجفيفها لاستخدامها عندما تدعو الحاجة، وصناعة بعض أنواع من «الشعرية» يدوياً ، بل وتشير بعض المصادر اللاتينية إلى أن النساء في كثير من قرى بلاد الشام بوجه خاص وحول القدس بوجه عام قد شاركن في إنتاج السكر ، باستخراجه من قصب السكر ،فيقمن بتقطيع عيدانه ، وإدخالها إلى المعاصر حتى يتم عصرها ، ثم القيام بغلي هذا العصير لتركيزه ، ثم صبه في قوالب من الخوص وتركه حتى يجف ليخرج في أشكال مختلفة على هيئة مربعات كبيرة أو قوالب أو أقماع ؛ وكذلك إنتاج الجبن والزبد والقشدة ، وربما ساعدن في صناعة بعض الأرائك من جريد النخل ، والتي كانت تستخدم للنوم أو للجلوس عليها وبعض الحبال والأجولة من الخيش(١) .

وقامت المرأة بتربية الطيور الداجنة ، وتوفيرها للاستهلاك المحلي ، سواء لأسرتها أو لسكان المدينة الآخرين ، عن طريق بيعها في أسواق المدينة المختلفة المستديمة والأسبوعية . كذلك كان من أول واجبات المرأة التي تقوم بها في الصباح ، أن تأخذ كمية من الحبوب التي لديها في المنزل ، وربما نادت على إحدى جاراتها وتطلب منها أن تساعدها في طحن تلك الحبوب بالرحاة ، ثم تقوم بعجن الطحين وخبزه في "الفرن" التي غالباً ما تكون في المنزل ، وبينما تنشغل الأم بعملية الخبز في الفرن فإن البنات عادة ما يقمن بجلب الماء اللازم للشرب . زيادة على قيامها بإعداد الطعام بألوانه المختلفة ، والذي لابد وأن

(١) Burchad of Mount Sion : A Description of the Holy Land , pp. 10 - 16

يختلف من أسرة لأخرى باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي لها، إلى جانب دورها في تربية الأطفال ورعايتهم ، وإعداد ما يلزمهم من كسوة وخياطة ملابس وإصلاحها كلما احتاجت لذلك[١] .

وشاركت المرأة في الإنتاج فقد شاركت أيضاً في تصريف الكثير من المنتجات في ذلك العصر وبخاصة نساء القرى التابعة للقدس والمحيطة بها ، فقد شاركت في جمع المحاصيل الزراعية ، وكان عليها أن تحمل الكثير من الخضر والفاكهة والبيض لبيعها في أسواق المدينة المختلفة، كما كان عليها أن تقطف الفاكهة وتقوم ببيعها لمن يمرون على قريتها ، كذلك تحمل الحطب لبيعه في المدينة[٢] . وتشير بعض كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا القدس في ذلك العصر إلى أن المرأة الشامية بوجه عام والمقدسية بوجه خاص كانت تمارس عمليات البيع والشراء في أسواق المدينة بحرية تامة[٣].

وفي المناسبات الاجتماعية من ولادة ، وزواج ، ووفاة ، قامت المرأة بدور كبير في إعداد الأطعمة المناسبة التي تقدم للمدعوين والمعزين . وتشير بعض المراجع على سبيل المثال إلى أن المرأة المسيحية كانت تقوم بسلق القمح ووضعه في أطباق مع الزبيب والحلوى ، ويتم حمله إلى الكنيسة ، فيصلي الكاهن عليه في القداس في يوم الأربعين في الوفاة ، وتسمى «النياحة» ، ويفرق على الناس فيترحمون على الميت[٤] . كما جرت العادة أن تعد نساء الجيران الطعام

---

(١) علي السيد علي : القدس ، ص٢٧٤ .

(٢) Lees, Robinson : Village Life in Palestine, London 1905, pp. 92-157.

(٣) Francesco Souriano : Treatise on the Holy Land . pp. 203 - 204.

(٤) أديب لحود : العادات والأخلاق اللبنانية ، ص١١٠ ؛ علي السيد علي : القدس ، ص١٤٨ .

لعدد من الأيام لأسرة من يتوفى من جيرانهن ، بل جرت العادة أن تقام الولائم لإطعام المعزين على نفقة الجيران ، بحيث يرسلون الطعام لإطعام جماعة منهم وهكذا[1] .

بعض الحرف النسائية :

وينبغي أن نشير إلى بعض الحرف النسائية التي جاء ذكرها في الوثائق إلى جانب الحرف الأخرى المعروفة من قديم الزمان والتي مازلنا نسمع عن بعضها حتى وقتنا، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الوثائق ألقت بعض الأضواء الجديدة على بعض الحرف، من هذه الحرف حرفة «الغاسلة» أو «المغسلة» وهي التي تقوم عادة بتغسيل الموتى من النساء ، وإعداد الأكفان لهن، وقد كانت تخضع في عملها هذا لإشراف المحتسب، وغالباً ما تأخذ منه تصريحاً لمزاولة مهنتها هذه . ومن الطريف أنها كانت تقوم بمهمة الطبيب الشرعي في عصرنا، وبخاصة إذا كان هناك ما يستراب منه في أن تكون المتوفاة قد قتلت ؛ لذا كان عليها في الحالات العادية أن تدلي بشهادتها أمام المحتسب بأن المتوفاة لم يكن بها أثر من ضرب ولا جرح ولا كسر ولا غيره وأنها ماتت بقضاء الله وقدره[2]. وإذا كانت المتوفاة ماتت مقتولة فإن الغاسلة كانت تخبر المحتسب الذي يبلغ بدوره قاضي المدينة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من تحقيقات وخلافه، وإصدار القرارات اللازمة لمعاقبة المتسببين حسبما يتبين له من خلال التحقيقات التي يجريها.

ومن الحرف المتعلقة بالموتى كذلك حرفة «النائحة» أو «الندابة» ، فكثيراً

---

(١) القس أسعد منصور : تاريخ الناصرة ، ص٢٨٠ ؛ أديب لحود : نفسه ، ص١٠٤؛ علي السيد علي: نفسه ، ص١٤٩ .

(٢) كامل جميل العسلي : وثائق مقدسية ، جـ١ ، ص١٢٥ .

ما كانت النساء يظهرن الحزن في حالات الوفيات ، ويتم استخدام النائحات في المآتم ، وهن اللاتي يضربن بالطارات مع نوح النساء طوال أيام العزاء، وهي عادة كانت منتشرة في كل الشرق العربي في ذلك الوقت[١]. وهو نوع من التعبير عن الحزن على الميت ، كما جرت عادتهن بترديد بعض المقاطع الحزينة وإثارة مشاعر ونفوس النسوة من أهل الميت والمعزيات ، للبكاء أو النحيب أو الصراخ ولطم الخدود أو تقطيع الشعر ، أو ينثرن على رؤوسهن الحناء ويشددن في أوساطهن المآزر ، ويخدشن خدودهن ويسودن وجوههن بسخام القدور ، وعند خروج النعش من الدار يضربن باب الدار بإناء خزفي ، على اعتقاد أن هذا العمل يمنع من أن يلحق بالميت غيره من أهله . وعادة كسر الأواني الفخارية عقب خروج جنازة المتوفى، تقليد يوناني قديم أدخله الصليبيون إلى بلاد الشام[٢]. ومن حرف النساء المتعلقة بالزواج حرفة «الخاطبة» ، التي قامت في ذلك العصر بدور كبير في إتمام مهمة الخطوبة ، باعتبار أنها كان يتاح لها دخول البيوت والاطلاع على أسرار الحريم، فتستطيع بذلك أن تأتي للعريس التي تتفق مع رغباته ومطالبه ، نظير مبلغ من المال يدفعه لها[٣]. وكانت مهمة «الخاطبة» أن تقوم بمشاهدة العروس ، ثم تعود وتصف للعريس ولأهله جمال العروس وعقلها، وحتى إذا كان بها عيب أخفته إمعاناً في إتمام الزواج ، في مقابل ما يتحفها به أهلها من هدايا وخلافه[٤] .

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ص٧٣٠ .

(٢) د . أحمد رمضان أحمد : المجتمع الإسلامي في الشام عصر الحروب الصليبية، القاهرة ، ١٩٧٧م، ص٢٥٤.

(٣) د . سعيد عاشور : المجتمع المصري ، ص١١٩ ؛ نعمان القساطلي : الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، بيروت ١٩٧٩، ص٣٢٧ ؛ علي السيد علي : القدس في العصر المملوكي ، ص٢٦٨ .

(٤) أسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، ص٧١ .

كما كانت حرفة «الماشطة» أو «البلانة» من الحرف التي اشتغلت بها النساء في ذلك العصر، نظراً لكثرة الحمامات العامة. وفي الحمام اعتادت أن تجتمع النساء والصديقات فيتناقلن أخبار الناس، والاستمتاع بالحمام. وفي تلك الحمامات قامت «الماشطة» بإزالة الشعر من جسد النساء، وربما قامت بعمل الوشم على جسد الراغبات من النساء، بالإضافة إلى عمليات التدليك «المساج» وغسل أجسام المترددات بالماء الساخن الذي يوجد عادة بالمغطس، وربما قامت بتكحيل العروس وتمشيطها وتحفيفها، ثم إلباسها أفخر الثياب المطرزة .

ومن الحرف التي أقبلت عليها النساء في ذلك العصر ومازلنا نسمع عنها في عصرنا الحديث حرفة «الدلالة»، وواضح مما جاء في الوثيقة رقم١٦٣ والمؤرخة بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ أن عمل «الدلالة» لم يكن قاصراً على تزويد النساء بما تحتاجه الواحدة منهن من أقمشة وملابس وأغطية للرأس وخلافه ، إنما كانت «الدلالة» تقوم أيضاً بعمليات الإقراض مقابل الحصول على رهن . فقد رهنت إحدى السيدات «حلق ذهب بلولو» عند «الدلالة» والتي كانت تدعى «المشرفية» نظير ثلاثة دراهم . كذلك جاء في نفس الوثيقة أن «الدلالة» كانت تبيع بالأجل للنساء الأخريات ، وفي عمليات البيع هذه التي كانت تقوم بها لم يكن هناك رهن ، بل كانت الثقة المتبادلة هي أهم أسس التعامل . فقد جاء في نفس الوثيقة أن «جوهرة بنت صلاح بن أبي بكر الدمياطية» وهي على فراش الموت أقرت بأن في ذمتها «للدلالة» المشرفية خمسة وثلاثين درهماً هي بقية ثمن مشترياتها[١] .

---

(١) محمد عيسى صالحية : من وثائق الحرم القدسي ، ص٨٥ .

هذه هي بعض الحرف التي ورد ذكرها في المصادر الوثائقية التي تخصصت فيها النساء في ذلك العصر ، إضافة إلى «المجبراتية» أي طبيبة العظام حالياً ، و«القابلة» أو «الداية» وهي من الحرف التي لا تزال حتى أيامنا هذه ، و«الخيّاطة» و«الواعظة» ، و«الشيخة» و«المحدثة» أو «المسندة» أي المشتغلة بعلم الحديث النبوي الشريف ، ومن المرجح كذلك وجود «ضاربة الرمل والودع» على غرار ما كان موجوداً عند الرجال للاهتمام بمعرفة الطالع ، وغيرها من الحرف التي لم يكن مجتمع بيت المقدس من النساء أن يستغني عنها طوال ذلك العصر وما تلاه من عصور حتى عصرنا الحديث.

عدم التعصب :

وتجدر الإشارة إلى أن القدس لم تعرف التعصب طوال عصورها الإسلامية سوى حين احتلها الصليبيون يوم الجمعة الثاني والعشرين من شعبان عام ٤٩٢هـ، الخامس عشر من يوليو عام ١٠٩٩م ، ومات التسامح في بلد التسامح . ولم تعرف العنف والدمار إلا عندما اقتحمها القادمون من أوربا . ثم عاد السلام لمدينة السلام حين استعادها العرب المسلمون تحت راية صلاح الدين . وعادت مدينة الحب والتسامح تبني الحضارة وتزرع الثقافة وتعلم الإنسان ، إلى أن كان زمن رديء تشرذم فيه العرب، وتباغضوا فسقطت مدينة السلام في أيدي أعداء السلام . ومرة أخرى عاد التعصب لمدينة التسامح والسلام ، وداست أقدام الصهاينة تراب المدينة المقدس ولا تزال ؛ ولأن الحب والسلام والحق ينتصر دائماً في النهاية ، فسوف تعود مدينة السلام إلى سابق سيرتها الأولى بمشيئة الله .

والوثائق لا تكذب عندما تشير إلى أن سكان القدس في ذلك العصر بكل طوائفهم الدينية عاشوا معاً ، ولم تكن هناك أحياء يهودية أو مسيحية صرفة ،

بل سكنها وامتلك فيها المسلمون بيوتاً كثيرة ، فالوثيقة ٣٥ والمؤرخة في ٤ ربيع الآخر سنة ٧٧٨هـ تذكر "حارة النصارى" وتذكر أن أحد المسلمين كان يملك بها داراً ، وبعد أن انتهت من وصف هذه الدار وبيان حدودها تقول : «وانتقلت الدار المذكورة بعده إلى مستحقي إرثه وهم أولاده لصلبه اسماعيل وخديجة وفاطمة وزوجته فاطمة بنت آدم»[1] كما تذكر الوثيقة رقم ٦٣٥ المؤرخة في ٢٨ محرم سنة ٧٩٣هـ أن أحد المسلمين ويدعى الحاج حسن العجمي كان قد سكن بحارة المشارقة التي كانت تقع شمال باب حطة ، وكانت هذ الحارة يسكنها أيضاً كثير من المسيحيين[2]. كذلك جاء في الوثيقة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ٧٩٦هـ أن كثيراً من المسلمين سكنوا هذه الحارة وهي حارة المشارقة. وكان لهم بها زوايا وأوقاف حبسوها على أعمال الخير المختلفة[3].

كذلك كانت توجد «الخانقاه الصلاحية» وسط عدة منشآت مسيحية من أديرة مثل دير الكرج المعروف بتفاحة ودير الكرج المعروف بالسنكل ودور للقسيسين ، هذه الخانقاه وقفها السلطان صلاح الدين الأيوبي على السادة الصوفية ، وجعل الدار المعروفة بدار البطرك رباطاً لهم . كذلك كان هناك ربع كبير وهو عبارة عن مجمع سكني ضخم سكنه كثير من المسلمين من أرباب الحرف المختلفة ، ومارسوا كثيراً من مهنهم سواء في غرفهم أو في الحوانيت الموجودة أسفل ذلك الربع[4] .

(١) كامل جميل العسلي : وثائق مقدسية ، جـ١ ، ص٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٢) المرجع السابق : نفسه ، جـ٢ ، ص٣٣ - ٣٤ .

(٣) المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص٤٤ .

(٤) المرجع نفسه : جـ١ ، ص٩٢ - ٩٤ .

كما أن الوثيقة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٧٤٣هـ جاء ما يؤكد أن حارة النصارى سكن فيها وامتلك فيها كثير من المسلمين بيوتاً بدليل أن عمر ابن موسى بن محمد الصلتي اشترى قطعة أرض بمبلغ ٣٠ درهماً ليبني عليها بيتاً له في حارة الجوالدة وهي ذلك الجزء من حارة النصارى القريب من باب الخليل وقرب باب جالود[١].

وتؤكد الوثائق على أن بيوت اليهود كانت تتجاور مع بيوت المسلمين والمسيحيين في كل مكان ، وعاش المسلمون مع مستأجرين يهود في المنازل التي يملكها مسلمون أو يملكها مسيحيون . وعلى الصعيد الاجتماعي فقد شارك اليهود والمسيحيون المسلمين في القدس حياتهم ، سواء من حيث العادات والتقاليد والقيم والمثل التي كانت تحكم مجتمع بيت المقدس في ذلك العصر، أو من حيث مساهمتهم في النشاط الاجتماعي[٢] . هذا إلى جانب خضوع أهل الذمة من مسيحيين ويهود مثلهم مثل المسلمين تماماً في ذلك العصر في مواريثهم لديوان المواريث الحشرية ؛ لأن الديوان يقوم بإثبات حقوق الورثة بمقتضى الشرع الإسلامي ويعطيهم حقوقهم ، ويحمل ما فضل بعد ذلك لديوان بيت المال . وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة ٧٠٠هـ في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون خضع اليهود والنصارى والسامرة في بيت المقدس لديوان المواريث الحشرية هذا مثلهم مثل المسلمين تماماً[٣] . بل وحتى اليهود الذين من أصل أوربي ، إذ تذكر الوثيقة رقم ١٩٧ والمؤرخة في ٢٩ صفر سنة ٧٩٥هـ

(١) المرجع السابق : نفسه ، جـ١ ، ص٢٤٨ – ٢٤٩ .

(٢) المرجع نفسه ، جـ٢ ، ص٤٢ .

(٣) محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص١٩١ .

وهي تتعلق بأحد اليهود وكان ساكناً في حارة اليهود في القدس الشريف، وعندما أحس بضعفه ومرضه فقد أقر في وثيقة حصر موجوداته التي قام بحصرها أحد رجال ديوان المواريث الحشرية بناء على طلب تقدم به هذا اليهودي ويدعى إسحق بن شمويل بن يوسف ، وبعد عملية الحصر، أقر بأن المستحق إرثه زوجته سمحة ابنة يهودا الإفرنجية الحاضرة معه بالقدس الشريف ووالدته دوسا بنت سلتين الإفرنجية الحاضرة معه بالقدس الشريف كذلك[1] .

أضف إلى ذلك أن إحدى الوثائق تضمنت إشارة فريدة من نوعها ، تفيد أنه كان من حق أفراد المجتمع في بيت المقدس ممثلين في المحتسب ، أن يجبروا من يخل بشروط مهنته - مهما كان دينه - أن يترك هذه المهنة ويبحث له عن عمل آخر ، فالوثيقة رقم ٦٣٦ والمؤرخة في ٢٦ جمادى الأولى سنة ٧٩٦هـ تفيد أن ثلاثة من اليهود كانوا يشتغلون في القصابة قد أخلوا بشروط المهنة ولذا طلبوا عند القاضي ، وتعهدوا بعدم الذبح لا لهم ولا للمسلمين ، وإن خالفوا تعهدهم عوقبوا ، ودفعوا عشرة آلاف درهم كغرامة[2] .

ليس هذا فحسب ، بل إن الوثيقة رقم ٣٢٥ بتاريخ العشر الأوسط من شهر ذي القعدة سنة ٧٩٥هـ تفيد أن أهل الذمة كانوا كثيراً ما يلجؤون إلى كبار مشايخ المسلمين للتوسط لهم لدى السلطات الحاكمة ، أو لرفع أي ظلم قد يقع عليهم ، فهذه الوثيقة عبارة عن شكوى رفعها شيخ المغاربة محمد بن عبدالوارث المالكي إلى كافل السلطنة في دمشق ، وملخصها أن يهودياً مات في مدينة القدس فسارع الوالي وهو المسؤول عن الشرطة إلى الختم على بيته

---

(١) كامل جميل العسلي : وثائق مقدسية ، جـ٢، ص٤٢ - ٤٤.

(٢) محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٧٧ - ٨٣ .

(أي الحجز) ، تمهيداً لنقل موجودات بيته من تركته إلى بيت المال غير مدقق بالطريق الشرعي بوصية الرجل أو البحث عن ورثته ، وعند ذلك جاء اليهود إلى شيخ المغاربة عله ينجح في رفع ختم الوالي ؛ لأن اليهودي الميت ترك وصية شرعية ، ولكنهم لا يستطيعون إثباتها ؛ لأن المستحق لإرثه كان في السجن عندما مات اليهودي ويتعذر معه إثبات الوصية ، ولما لم يستجب الولي لذلك، حرر شيخ المغاربة رسالته إلى كافل المملكة في دمشق ؛ لأن القدس كانت تتبعها ، وطلب إليه أن يصدر أوامره بمرسومين إلى القاضي الشرعي في القدس الشريف ، وإلى نائب السلطنة ، لينظرا هذه الشكوى وينصفا اليهودي . وتدلنا هذه الوثيقة إلى مدى الحرص الذي كانت توليه الدولة كذلك لتحقيق العدالة وحماية أهل الذمة[1] .

كما تدلنا الوثيقة رقم ٥٠٤ بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ٧٤٥هـ وموضعها حصر أعيان بقصد الإرث أن المسيحيين كانوا أيضاً يقومون بتسجيل مواريثهم لدى القاضي الشرعي في القدس الشريف . فقد جاء فيها ما يلي : «حصل الوقوف على رجل يسمى راشد ابن هارون بن سمعان النصراني الشويكي بدير العامود بالقدس الشريف والذي أقر أن موجوده ومستحق إرثه زوجته مريم بنت فريح ابن شند النصرانية الشويكية ، وبناته ست الأهل المرأة الكامل ، وست النظر الرضيعة وشقيقه غانم الغائب بالشويك . وأقر أن في ذمته صداق زوجته مريم من الذهب ستة وثلاثون ديناراً صورياً ، وذلك حسب الإذن الكريم العالي المولوي الشرفي قاضي المسلمين بالقدس الشريف أدام الله ظلاله ...» ومن

(١) المرجع السابق : نفسه ، ص٩٢ - ٩٥ .

الملاحظ أن الوثيقة بدأت بـ «الحمد لله رب العالمين» وانتهت بـ «حسبنا الله ونعم الوكيل» [1] .

رعاية الأيتام :

من الأضواء الجديدة التي تلقيها الوثائق أن الرعاية الاجتماعية في ذلك العصر امتدت لتشمل أموال اليتامى القصر بوجه عام ، واليتامى بلا وصي بوجه خاص ، وكذلك اليتامى الذين هم بلا مورد مالي . فبعد وفاة عائلهم، وبخاصة الذين ليس لهم أوصياء من أقاربهم ، فكانت توضع ثرواتهم أو ما يؤول إليهم من إرث تحت نظر القاضي الشافعي في القدس لعدة أغراض منها الإنفاق عليهم ، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم ، وتعليمهم ، وكسوتهم وإطعامهم ، والتوسعة عليهم في المواسم المختلفة ، وإلى غير ذلك من الأمور المعيشية ، والأهم من ذلك هو استثمار هذه الأموال وفق الشرع ، إلى حين أن يصلوا سن الرشد فيقوم بتسليمهم مستحقاتهم ، كذلك كان هذا القاضي يقوم بالإشراف على أوقاف الأيتام التي يوقفها بعض الآباء على ذريتهم من بعدهم ، ويجعل النظر عليهم له ، ويحدد لهم نصيباً منها ، إذ تتحدث الوثائق رقم ١٣٤ ، ١٤٨ ، ١٣٩ ، ١٤٩ ، عن وجود بيت المال المعمور في القدس برئاسة ناظر أو مشارف أو وكيل أو شاد ، وتبين الوثيقة رقم ٣٧٦ الإجراءات التي تتبع في أملاك بيت المال . كما تشير الوثيقة رقم ٥٣٥ إلى وجود ديوان تابع لبيت المال يسمى «ديوان المواريث الحشرية» يتولى حصر تركات من يموت بلا وارث وتكون تركته بذلك من نصيب الدولة ، أو من يموت ويترك ورثة لا يستحقون الإرث كله ، فيدخل بيت المال ضمن الورثة سواء كانوا من المسلمين

---

(١) المرجع نفسه : ص١٠٤ - ١٠٧ .

أو من أهل الذمة ، كما كان لبيت المال مندوبون يمثلونه لدى حصر تركات الأشخاص المتوفين[1] .

وتنبغي الإشارة إلى أنه منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس ، وفي سنة ٦٦٢هـ/١٢٦٣م فقد أصدر تعليماته إلى القضاة ونوابهم بأن لا ينفرد أحد من الأوصياء بوصية خوفاً من أن «يكبر اليتيم فلا يجد شيئاً ولا تقوم له حجة على موجوده ، أو يموت الوصي فيذهب مال اليتيم في ماله» وأن يكون هناك مجلس هو أشبه بالمجلس الحسبي الموجود في بعض البلاد في عصرنا الحديث، تسجل فيه أموال اليتامى ، ويتكون من نواب القاضي الذين «يحافظون على المصروف» واستمر الحال على ذلك[2] . ولقد عرف هذا المجلس باسم ديوان المواريث الحشرية وحسبما جاء في القلقشندي فهي تركات من «يموت ولا وارث له ، أو له وارث لا يستغرق ميراثه»[3].

والحقيقة أن كتب الحسبة المعاصرة حرصت على أموال اليتامى هؤلاء ؛ وأنه من واجب المحتسب أن يعمل كل ما في وسعه للمحافظة عليها وعدم التلاعب بها، فقد نصت على أنه من واجب المحتسب أن يشدد على دلالي العقارات وأنه يحلفهم ألا يبيعوا ... ولا لصبي ولا يتيم إلا بإذن وصيه ... فمن خالف هذا حذف من جملة الدلالين ...[4] كما شددت على التجار في التعامل مع اليتامى القصر وأنه ينبغي للتاجر ألا يعامل في البيع أربعة الصبي

---

(١) المقريزي : السلوك ، جـ١، قسم ٣ ، ص٨٦٤ حاشية (١) ، د . كامل العسلي : نفسه ، جـ١ ، ص٤٩ .

(٢) المقريزي : نفسه ، جـ١ ، قسم ٢ ، ص٥١٢.

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، القاهرة ، جـ٤ ، ص٣٣ .

(٤) ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة ، القاهرة ١٩٦٢م ، ص٥٢ .

والمجنون والعبد والأعمى ، لأن الصبي غير مكلف وكذا المجنون وبيعهما باطل فلا يصح بيع للصبي[1] .

وإذا كانت عملية استثمار أموال اليتيم مستحبة فقد وجب الحرص فيها أيضاً ، حيث أوصى بعض الفقهاء المعاصرين الوصي بقولهم : "إن ولي اليتيم ولا تجب عليه المبالغة في الاستنماء ، وإنما الواجب أن يستنمي قدر مالاً تأكل النفقة والمؤن المالي ... ولكن الزيادة من شكر النعمة"[2] .

وأول ما نلاحظه على الوثائق الخاصة برعاية الأيتام هو أنه في حالة عدم وجود وصي على تركة هؤلاء الأيتام فإن أم الأيتام كان لها الأولوية في الوصاية على أولادها القصر ؛ لأنها أشفق عليهم ، وأرفق ولديها من الغيرة عليهم والعناية بأمرهم ما لا يتوافر على الوجه الأكمل عند غيرها من ذوي الأرحام ما دامت أهلاً للوصاية . هذا ما تؤكده الوثيقة رقم ٦١٣ والمؤرخة في ١٩ ذي القعدة سنة ٧٩٦هـ والتي تم فيها إسناد الوصية للزوجة بحضور أحد أعوان نائب السلطنة بالقدس وتم إبرامها بإذن من القاضي ، وبذلك تكتسب القوة القانونية ، وعلى الوصية تواقيع ثلاثة شهود[3] .

ومما يلاحظ أيضاً ما جاء في الوثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ٥ محرم سنة ٧٩٠هـ أنه كان لدى قاضي قضاة القدس الشافعي موظف يدعى « أمين الحكم»

---

(١) السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، القاهرة ، ١٩٤٨م ، ص٦٤ .

(٢) ابن الضياء القرشي «أبو البقاء محمد بن أحمد ت ٨٠٤هـ» : تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف ، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية برقم ١٢٨ تاريخ ، ورقة ١٠٨ ب ؛ الفاسي : شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ، جـ١ ، ص٣٤٧ ؛ ابن فهد : اتحاف الورى بأخبار أم القرى ، جـ٤ ، ص٥٢٧ – ٥٢٨ .

(٣) كامل جميل العسلي : وثائق مقدسية ، جـ٢ ، ص١٢٥ .

وهو المسئول عن رعاية شئون الأيتام لدى القاضي . وكان يقوم بالإنفاق عليهم من تركة والدهم سواء أكان لهم وصي أم كانوا بلا وصي ، وأن هذا الشخص قام بتسليم أم طفلين يتيمين عن «فرض ولديها محمد وعلي اللذين في حضانتها عن مدة أربعة شهور كوامل آخر شهر صفر من سنة تاريخه مائة درهم وسبعون درهماً نصفها خمسة وثمانون درهماً» . والوثيقة رقم ١٨٣ بتاريخ ٤ رمضان سنة ٧٩٠هـ تفيد أن هذه المرأة نفسها قبضت من «أمين الحكم» مبلغاً وقدره ١٢٠ درهم «وذلك فرض ولديها محمد وعلي عن مدة شهرين كاملين آخرها سلخ رمضان المعظم» وبذلك يتضح لنا أن ما كان يخص كل طفل في الوثيقة الأولى كل شهر كان ٢١,٢٥ درهماً بينما زاد هذا المبلغ إلى ٣٠ درهماً في شهري شعبان ورمضان ، بما يفيد أن "أمين الحكم" قام بالتوسعة على هؤلاء اليتامى بزيادة الحصص المخصصة لهم في الشهور التي تتطلب التوسعة ومنها شهرا شعبان ورمضان[1] .

ومن الملاحظ كذلك أن الأوقاف قامت بدور مهم في رعاية هؤلاء الأيتام وبخاصة ممن ليس لهم أي مورد مالي، فقد جاء في الوثيقة رقم ١٨٤ والمؤرخة في ٢ رمضان سنة ٧٨٩هـ أن إحدى الأرامل قد قبضت من "أمين الحكم العزيز" والجابي على وقف المدرسة الصلاحية بالقدس الشريف من الدراهم الفضة معاملة الشام المحروس ثلاث ماية درهم وخمسة وسبعون درهماً . وذلك «ما هو فرض أولادها ... وهم عمر وأبي بكر وسلما وسارة عن شهر رجب»[2]. ومن الطبيعي

(١) المصدر السابق : نفسه جـ٢ ، ص١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ، جـ٢ ، ص١٠٩ .

أن تختلف النفقة على مثل هؤلاء الأيتام باختلاف ريع الأوقاف المخصصة للإنفاق على اليتامى ممن هم بلا تركة أو مورد مالي آخر .

دور الأوقاف في الرعاية الاجتماعية :

تتمثل أوجه الرعاية الاجتماعية كذلك في بيوت الصوفية من خانقاوات ورباطات وزوايا ، وهي التي وفرت لهم المأوى والكساء والطعام والرواتب النقدية كذلك ، من ريع الأوقاف التي حبست على هذه الأماكن . فقد جاء في الوثيقة رقم (١٣ أ) وتاريخها مستهل شهر صفر سنة ٧٧٧هـ أن أحد الصوفية تقدم بطلب إلى القاضي الشافعي بالقدس ، باعتباره مسؤولاً عن الأوقاف يطلب فيه صدقة من الرباط المنصوري لأنه «في عايلة ولم يكن له مرتب الدرهم الفرد وهو من أهل الاستحقاق» ، وعلى هذا الأساس فقد طلب من القاضي أن يصرف له رطل خبز كل يوم ، وبعد التحقيق من حاله قرر له القاضي «في كل يوم أربعة أرغفة» . كذلك جاء في الوثيقة رقم ١٠ المؤرخة في ٢٠ صفر سنة ٧٧٠هـ أن أحد الصوفية ويدعى إبراهيم الناصري طلب من قاضي القدس أن يكون له سكناً بالرباط المذكور ، فوافق القاضي على طلبه في حالة وجود مكان شاغر ، حيث كان الرباط يستوعب عشرين صوفياً[١] .

وتلقي الوثيقة رقم ٣٦ المؤرخة في ١٧ محرم سنة ٧٩٧هـ الضوء على إحدى المنشآت الاجتماعية وهي التربة التي أنشأها الأمير بدر الدين بن حسام الدين بركة خان ، أوقف عليها قرية دير الغصون في طولكرم ، ومن ريع هذه القرية كان ينفق على التربة وما تقوم به من أعمال الخير من مداواة المرضى وتجهيز الموتى بالقدس الشريف ، وبهذا لم تقتصر هذه التربة على كونها مدفناً

---

(١) المصدر السابق : نفسه ، جـ١ ، ص٢٠٩ – ٢١٣ .

لهذا الأمير وذريته من بعده ، بل غدت واحدة من المنشآت الاجتماعية المهمة ، بما قدمت من خدمات ، وما حوته من حوض للدواب ، وحوانيت ، هذه التربة أصبحت منذ سنة ١٩٠٠ المكتبة الخالدية[١] .

أما الوثيقة رقم ٨٣٣ والمؤرخة في ٢٥ ربيع الأول سنة ٧٤٧هـ فتشير إلى أن إحدى النساء المقدسيات وتدعى سيدة بنت محمد قد وقفت منزلاً مستجداً بحارة المغاربة بالقدس «على الفقراء العجايز من المغاربة يسكنون به من غير انتفاع»[٢] . والوثيقة رقم ٢٠ المؤرخة في ٥ صفر سنة ٧٦٨هـ تخبرنا أن أحد تجار بيت المقدس أوقف داراً على مصالح البيمارستان الصلاحي الذي بناه صلاح الدين سنة ٥٨٣هـ بخط باب العمود أحد أبواب مدينة القدس إلى الشمال منها، على أن ينفق من ريع هذه الدار لشراء أدوية للمرضى، وأغذيتهم، وأغذية المجانين وأدويتهم ، وسائر ما يحتاجون إليه[٣] . وإذا كان صلاح الدين قد حرص على تشييد هذا البيمارستان لكي يستفيد من خدماته أهل القدس ، فإن هذا التاجر قد شارك بدور فعال في المحافظة على ذلك البيمارستان وعلى أن يستمر في أداء رسالته بعد وفاة صلاح الدين بأكثر من سبعين ومائة سنة .

ومن أوجه الرعاية الاجتماعية المهمة في بيت المقدس توفير الماء العذب ، الذي جعل الله سبحانه وتعالى منه كل شيئ حي ، فقد كانت المياه بالنسبة لأهل القدس نعمة يحمد من يوفرها لهم كل الفضل ، وتعد من مآثره ، وهم الذين عانوا كثيراً من قلة الماء بسبب قلة سقوط الأمطار ، وعدم وجود أنهار ببلدهم ، لذا فقد أولى سلاطين وأمراء المماليك مسألة توفير الماء العذب جل

---

(١) المصدر نفسه ، جـ١ ، ص٢٣٩ .

(٢) المصدر السابق : نفسه ، جـ١ ، ص٢٣٥ .

(٣) محمد عيسى صالحية : نفسه ، ص٤٨ .

اهتمامهم فالوثيقة رقم ٣١١ والمؤرخة في ٢٥ صفر سنة ٧٤٥هـ تذكر أن الأمير سيف الدين بكتمر الجوكندار قد أوقف قرية مجدل فضيل من عمل مدينة الخليل على قناة السبيل ، وعلى مرضى المسلمين الفقراء والمساكين[١] .

ومن الأضواء الجديدة التي تلقيها الوثائق على بعض المنشآت الاجتماعية وبخاصة الحمامات ، ما تذكره الوثيقة رقم ٤٦ المؤرخة في ١٩ محرم سنة ٧٤٧هـ عن حمام البطرك الذي كان جارياً في أوقاف الخانقاه الصلاحية بالقدس، من أن مكونات هذا الحمام هي «مستوقد ومخادع وخلاوي وأجران» وأنه تم تأجير هذا الحمام لمدة سنة على أن يدفع المستأجر الإيجار يومياً من الدراهم النقرة الجياد الوازنة معاملة يومئذ عن كل يوم يمضي من تاريخه ثلاثة عشر درهماً يدفع منها عند غروب شمس كل يوم من يوم تاريخه عشرة دراهم ، بينما الثلاثة دراهم الأخرى تخصم نظير دخول الصوفية واغتسالهم في الحمام المذكور ، كما دفع المستأجر مبلغ ثلاثماية درهم قسط شهر كامل من يوم تاريخه ، وتعهد المستأجر بنقل الماء إلى الحمام من بركة كبيرة مجاورة للحمام في حارة النصارى بالقدس وهي بركة البطرك ، وكذلك التخلص من الرماد الخاص بالمستوقد والفرن على نفقته الخاصة ، بينما يقوم الناظر على الوقف بكل الإصلاحات والعمارة اللازمة للحمام[٢] .

كما تجلت الرعاية الاجتماعية في الوثائق بالاهتمام بالمستوى الصحي لأهل القدس، وكيفية علاج الكثير من الأمراض المنتشرة يومئذ مثل «الإسهال» أو «السعال» و«أمراض الكلى» عن طريق كثير من الوصفات الطبية التي

(١) كامل جميل العسلي : نفسه ، جـ١ ، ص١٨٣ - ١٨٦ .

(٢) المصدر السابق : نفسه ، جـ١ ، ص٢٤٥ - ٢٤٦ .

اعتمدت على الثوم، وصفار البيض، والتين، وزيت الزيتون، والصمغ العربي، والمسك ، والكمون ، وبعض الأعشاب الطبية ، والطين الأرمني ، فالوثيقة رقم ١٨٢ بدون تاريخ بها الكثير من الأمور المتعلقة بهذه النواحي[١] .

عقود الزواج :

إن عقد الزواج الذي بيد الزوج أو الزوجة كانت تسجل به جميع حالات الزواج والطلاق السابقة واللاحقة ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في الوثيقة رقم ٤٧ والمؤرخة في ٦ ذي القعدة سنة ٧٧٠هـ من أن الزوج المذكور يتزوج امرأته «خديجة» للمرة الثالثة وكان قد طلقها خلعاً من قبل مرتين ، كما جاء في نفس الوثيقة أن المذكورة اختلعت من زوجها، أي بذلت له مالاً ليطلقها، وهو أحد حقوقها الشرعية التي سبقت الإشارة إليها، ويتبين من هامش الصفحة الأيمن أن الزوج زاد قيمة الصداق مائتي دينار فأصبح ٣٠٠ ديناراً ، وفي آخر العقد شرح يستفاد منه أن «خديجة» تزوجت من شخص آخر بعد وفاة زوجها المذكور في الوثيقة وذلك في سنة ٧٨١هـ ، أي بعد تاريخ العقد بأربع سنوات ، ثم طلقت طلاقاً بائناً ربما للمرة الأخيرة . إذ جاء في الوثيقة «تزوجت بعد وفاة الزوج المذكور أعلاه تزوجت (فراغ) ... أحمد في ليلة سلخ صفر إحدى وثمانين وسبعماية ثم طلقها طلاقاً بايناً احتياطياً لعدم وقوع العقد وجريانه على الوجه الشرعي ولم يكتب بينهما كتاب لذلك وذلك في شهر ربيع الأول سنة إحدى وثمانين وسبعمية» يلي ذلك توقيع الشاهدين[٢] .

---

(١) المصدر السابق : نفسه ، جـ٢ ، ص٢٧٩ .

(٢) المصدر السابق : جـ١ ، ص٢٥٤ – ٢٥٨ .

الأثاث المنزلي :

يتضح من دراسة الوثائق أن بيوت سكان مدينة بيت المقدس قد احتوت القليل من قطع الأثاث الكبيرة الحجم ، مثل "المنضدة" والكراسي و"الدواليب" والأسرة ، ولعل ذلك يفسر لنا عادة الناس في افتراش الأرض معتمدين على المقاعد والمخدات والبسط والسجاد والحصر والمفارش الجلدية ، وكانت البسط تنسج من الصوف ومن أنواعها «الرومية» ويقصد بها الأرمنية ذات الصوف الجيد والقرمزية اللون ، والكردية والشويكية الكبيرة والشويكية الصغيرة . ولا شك أن اختلافها راجع إلى اختلاف المواد التي صنعت منها ، واختلاف الناس اقتصادياً واجتماعياً . فمتوسطي الحال اقتنوا السجاد المصنوع محلياً ، بينما اقتنى الأغنياء السجاد المستورد من حوران واليمن ، هذا بينما اقتنى الفقراء الحصر "والطرايح" التي كانت تفرش على الأرض .

واستعملت الوسائد لراحة الناس عند الجلوس أو عند النوم، وكان القماش المستعمل يختلف بحسب الحالة الاجتماعية ، فقد يكن قماشها من الحرير أو القماش العادي ، وتحشى بالقطن أو تحشى بورق الموز أو اللباد الأبيض ، كما استعملت اللحف كغطاء عند النوم ، سواء كان اللحاف مبطناً أو بدون بطانة (غطاء) واختلفت اللحف باختلاف المستويات الاجتماعية من حيث الملاءة التي كانت تركب على اللحاف لتقيه الأوساخ وتجعله أقدر على منع البرد، وكان قماش الألفة من القطن أو الحرير أو الكتان أو الخيش .

كما أن الوثائق تزودنا بأسماء وأنواع العديد من الأدوات المنزلية التي كانت مستعملة في ذلك العصر على عكس المصادر التاريخ التقليدية ، ومن هذه الأدوات الأواني الفخارية التي كانت تستخدم في تخزين الخل والدقيق

وبعض المشروبات مثل الخروب ، وبعض الصحون ، ومنها الأواني النحاسية ، والسكاكين، والطاسات، وأدوات حفظ الماء النحاسية، وبعض الأواني الزجاجية ومن وسائل الإضاءة تذكر لنا الوثائق القناديل المطعمة بالنحاس ، والقناديل الزجاجية ، و"الشماعيد" . هذا إضافة إلى العديد من الأدوات التي تلزم كل بيت مثل المبارد وكلبات الحديد والمقص والمطرقة و"الكانون" ، والعلب الخشبية التي تخزن فيها الأمشاط والكحل والكبريت والقطن والبرغل . وأكياس بيضاء يوضع فيها الدقيق والأرز ، وصناديق من الخشب لخزن الملابس . والمراوح القش ، وكشتبان للخياطة ، ومسابح خشبية وغيرها(١).

أصول السكان :

ويمكن التعرف عليها من خلال ألقاب النسبة التي أطلقت على كثيرين منهم ممن جاء ذكرهم في تلك الوثائق مثل «العنتابي» نسبة إلى مدينة عينتاب جنوبي تركيا الآن وقرب حلب تدعى اليوم غازي عينتاب . ومنهم «الكركي» نسبة إلى الكرك في الأردن الآن . ومنهم «الأخلاطي» نسبة إلى أخلاط في تركيا . و«التونسي» ، و«الدمشقي» و«التركماني» و«المرداوي» نسبة إلى مردا من قرى نابلس. و«النابلسي» نسبة إلى نابلس، و«المغربي» و«البغدادي»، و«الحنبلي»، و«الحلبي»، و«العجلوني» نسبة إلى عجلون، و«البصراوي» نسبة إلى بصرى من أعمال حوران، و«الصفدي» نسبة إلى صفد، و«الصفوري» نسبة إلى صفورية، و«الشويكي» نسبة إلى الشويك في الأردن، و«الحموي» نسبة إلى حماة في سورية ، و«المعاني» نسبة إلى مدينة معان في الأردن اليوم(٢) .

---

(١) د . محمد عيسى صالحية : نفسه ص٣٣ – ٣٧ .

(٢) د . كامل العسلي : نفسه ، جـ٢ ، ص٣٣ ، ٣٤ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٦٨ ، ٧٨، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٢٠ .